وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم:العلوم الإنسانية.

الشعبة:تاريخ.

الحياة الاقتصادية في فلسطين أواخر العهد العثماني 1800_1917م مدينة القدس نموذجا

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص تاريخ الدولة العثمانية 1453 1924م.

إعداد الطالبتين :

_نفيسة تشوكتش كبير .

_أمينة سي بشير .

إشراف الدكتورة:

نادية طرشون.

السنة الجامعية 1441هـ-1442هـ/2020م-2021م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم:العلوم الإنسانية.

الشعبة:تاريخ.

الحياة الاقتصادية في فلسطين أواخر العهد العثماني 1800_1917م مدينة القدس نموذجا

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص تاريخ الدولة العثمانية 1453 1924م.

إعداد الطالبتين :

_نفيسة تشوكتش كبير .

_أمينة سي بشير .

إشراف الدكتورة:

نادية طرشون.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حكيم بن شيخ	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
نادية طرشون	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا
لطيفة حمصي	أستاذة التعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 1441هـ-1442هـ/2020م-2021م



الإهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبي الغالي نوردين

إلى من أرضعتني الحب والحنان وكانت لي سندا بدعائها

أمي الغالية زوبيدة

أدامكما الله تاجا فوق رأسا

إلى أخي ورفيق دربي إلى قدوتي في الحياة أخي

الغالي أمين

إلى توأم روحي ورفيق عمري ودربي إلى زوجي الغالي

الذي ساندني وسمح لي بمواصلة

دراستي جليل

إلى من شاطرتني نصف هذا العمل

وكانت معي دائما

صديقتي المقربة أمينة سي بشير

نفيسة

الإهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى الوالدين الكريمين أمي و أبي بشير و إخوتي الأربعة

حمزة نسيمة صبرينة رؤية

إلى روح جدتي الطاهرة التي توفيت منذ أيام

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبية

إلى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم

أمينة

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السموات وملئ الأرض على نعمتك التي أنعمت علينا، نحمدك ربي ونشكرك، على أن يسرت لنا إتمام هذه الدراسة على الوجه الذي نرجو أن ترضى به عنا، ولا يسعنا بعد إتمام هذه الدراسة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للدكتورة نادية طرشون، التي لم تبخل علينا بملاحظاتها وتوجيهاتها وتعاونها معنا، فنسأل الله أن يوفقها بكل خير وأن يبارك لها في خدمة العلم والأهل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب وبعيد، فلهم منا جميعا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

ج	**جزء**
م	**مجلد**
ت	**تاريخ**
د.ت	**دون تاريخ**
د.م	**دون دار النشر**
د.ر	**دون رقم**
ص	**صفحة**
م	**ميلادي**

المقدمة

مقدمة:

شهدت فلسطين أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سلسلة من المتغيرات المحلية والدولية ، نظراً للمكانة الدينية والتاريخية التي امتدت عبر التاريخ فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين ولها مكانة عند جميع الديانات ، والتي أثرت بشكل كبير على الحياة الاقتصادية بجوانبها فيه ، وقد ظهر ذلك في الحملة المصرية على بلاد الشام ، بحيث أحدثت الحملة تغيرات عديدة في التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فبعد انسحاب قوات إبراهيم باشا من بلاد الشام وعودة القضاء للحكم العثماني زادت الأهمية الإستراتجية للمنطقة ، وخصوصاً في مجال التجارة الدولية لتوسطها بين الشرق والغرب على خطوط المواصلات العالمية ، بالإضافة إلى ازدياد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ومحاولة فرض السيطرة الاقتصادية عليها ، وفي الوقت نفسه ازدادت العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية ، كما اهتمت الشركات الأوروبية بإنشاء المشاريع المتعددة في المنطقة في المنطقة والتي تمثلت في إنشاء خطوط سكك الحديد والبنوك الأمر الذي ساعد في ازدياد التغلغل الاقتصادي والسياسي الأوروبي فيها ، فكان لهذه الظروف الأثر البارز في خلق تحولات اقتصادية في ميادين الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والنظم المالية في فلسطين . ففي مجال الإصلاحات أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من القوانين والتنظيمات التي ترتب عليها ازدياد التغلغل الأجنبي والتنافس بين مختلف الدول الأوروبية في فلسطين من خلال الحصول على الامتيازات التجارية ، كما أسهمت التنظيمات في تطوير المدن الفلسطينية في مختلف النواحي ، فقد تطورت شبكة المواصلات وأنشئ عام 1892م خط سكة الحديد بين القدس ويافا ممّا ساهم في نمو الحركة التجارية في فلسطين ، ونتيجة التطورات التي شهدتها المدينة ، أصبحت فلسطين عام 1874م مرتبطة مباشرة باسطنبول.

أهمية الموضوع : تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة الوضع الاقتصادي في فلسطين والتطورات التي طرأت عليه إثر الوجود العثماني ودوره الفعّال ل على المجتمع ،

خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،كما أن أهميته اختلفت من دولة إلى أخرى هذا إضافة إلى قيمته التاريخية .

ويتمثل موضوع الدراسة في معرفة الوضع الاقتصادي في فلسطين أواخر العهد العثماني (1876.1917) .

أسباب اختيار الموضوع : من أبرز دوافع اختيارنا للموضوع، هو الدافع الذاتي والفضول في معرفة طبيعة النشاط الاقتصادي في فلسطين ولاسيما الزراعة والصناعة والتجارة والعملة في مرحلة شهدت فيها فلسطين تحولات اقتصادية واجتماعية وإدارية وسياسية هامة ، ولأن هذه الفترة لم تحظى باهتمام الدارسين حيث أن معظم الدراسات التي ظهرت سواء كانت لم تولي أهمية للجانب الاقتصادي .

وكذلك رغبتنا في إعطاء صورة للأجيال عن الجوانب الأساسية للاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى أن المصادر والمراجع لم تتطرق لموضوع بحثنا بصفة خاصة ، وكان أغلبها قد كتبت باللغات الأجنبية وهذا ما دافعنا إلى التركيز على حالة الاقتصاد الفلسطيني أواخر العهد العثماني . .

إشكالية الدراسة : بعد الدخول العثماني إلى فلسطين قامت الدولة العثمانية بوضع

سياسات جديدة لها في الدولة ، وأوجدت حلول جديدة لمحو آثار التخلف الاقتصادي. فكانت إشكالية موضوع بحثنا كالتالي : **ما الدور الذي لعبت الدولة العثمانية في تحقيق التطور الاقتصادي في فلسطين أثناء الفترة الممتدة من (1876م .1917م) ؟**

ولا يمكن معرفة الجواب الكافي إلا إذا أجبنا عن التساؤلات الفرعية التالي :

كيف كانت الأوضاع الاقتصادية في فلسطين قبيل التواجد العثماني؟

ماهي التغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي في فلسطين في ظل الوجود العثماني ؟

. هل بقيت الزراعة هي الركن الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد الفلسطيني بعد الدخول العثماني؟

. فيما تجلت التغيرات السياسية التي أحدثها التغلغل الأجنبي في المنطقة ؟ وهل كان لها تأثير على الواقع الاقتصادي؟

حدود الدراسة : كل التساؤلات السابقة الذكر دفعتنا لخوض غمار البحث ، والذي حددت فترته من 1874م إلى غاية 1917م، وهي الفترة التي شهدت فيها فلسطين تحولات سياسية هامة ، كان لها انعكاس على الواقع الاقتصادي من خلال المحطات التاريخية المهمة التي عرفتها بدايةً بالوجود العثماني ثم التغلغل الأجنبي والذي غير سبيل الأوضاع الفلسطينية في كافة جوانبها.

المنهج المتبع في الدراسة : اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي ، كما حاولنا حسب طبيعة الموضوع استخدام المنهج التحليلي ، لما له من أهمية في تحليل واستنباط بعض القضايا وذلك من خلال إبراز الظواهر والمعطيات.

مدخل تمهيدي

مدخل تمهيدي النظام الاقتصادي في فلسطين قبل فترة الدراسة.

تقع منطقة الدراسة فيما يتعلق بخريطة العالم في الجزء الغربي من قارة أسيا وهي مفرق طرق بين أسيا افريقيا وأوروبا فتصل بين البحر المتوسط المتصل بالمحيط الأطلسي والبحر الأحمر المتصل بجزء من البحر العربي في المحيط الهندي [1].

أما من الناحية الجغرافية والجيولوجية للعالم العربي فإنها تقع في الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية ، فيحدها من الشمال سوريا ولبنان ومن الجنوب شبه الجزيرة العربية ومن الشرق العراق ومن الغرب البحر المتوسط ،[2]وبسبب هذا الموقع تعد منطقة الدراسة قلب الوطن العربي لأنها الجزء الذي يصل بجناحيه الإفريقي والأسيوي ، أما الحدود الإدارية التاريخية لبلاد الشام عامة ومنطقة الدراسة خاصة فقد كانت تتغير باستمرار منذ الحكم العثماني حتى نهايته ، فعند مجيء العثمانيين إلى بلاد الشام وانتصارهم في مرج دابق 921هـ 1516م قسمت المنطقة إلى ستة ايالات دمشق، حماة، حلب، طرابلس ،صفد، الكرك ، وفي مطلع القرن التاسع عشر قسمت بلاد الشام إلى أربعة ايالات ، طرابلس، صيدا، حلب ، ولدراسة تاريخ الحياة الاقتصادية في فلسطين في أواخر العهد العثماني لابد من الإشارة إلى الاحوال الاقتصادية السابقة ، خاصة بعد انهيار السلطة المملوكية في بلاد الشام في عهد السلطان سليم الأول بعد الانتصار في مرج دابق 922هـ 1516م لتعلن فيما بعد المدن الشامية ولائها للسلطان العثماني [3]،دخل السلطان العثماني حلب ثم سار حماة وحمص وبايعه أهل طرابلس والقدس حيث أرسل العشرات من الجنود لفتح بيت

1 :سليم جمعة سليم السوارية، الحياة الاقتصادية في الاردن وفلسطين خلال الحقبة 1864م 1918م،رسالة الحصول على درجة الكتورة في التاريخ،كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية ،ايار 2011م ،ص2

2.أنظر ملحق ص78.

3 احمد حسين عبد الجبوري ،القدس في العهد العثماني 1516م 1640م ،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ،2011م ،ص 42 ،43.

المقدس ،كان للسلطان سليم الأول سياسة اتجاه القدس تميزت بتعين الحكام وقيامه بالعديد من الزيارات لقبور الأولياء ولآثار القديمة وانتقل بذلك من القدس إلى غزة إلى الاسدود ، أما إذا تحدثنا عن سياسة القانوني فانه تمكن من ضم سوريا وفلسطين إلى الدولة العثمانية وإعادة تثبيت مكانة المدينة بصورة نهائية كمركز يشد الملمون إليه رحالهم إذ في أيامه نعمت بازهى أيامها في العهد العثماني رغم اشتغاله بالفتوحات الأوروبية وقمعه لحركات التمرد والعصيان في ولايات الدولة (تمرد خان بردي الغزالي1517م 1520م 923هـ 926هـ) ، أولى اهتمامه بالتعمير مهتما بذلك لمشكلة المياه حيث خصص أموالا كثيرة لبناء المنشات المائية وصيانتها بالإضافة إلى تعمير البرك منها الموجودة داخل المدينة قرب باب خليل احد أبواب المدينة ، كما اصدر القانوني فرمانا يمنع الانكشارية من الدخول إلى القدس ، وضع قانون بان تغلق أبواب القدس عند غروب الشمس وحتى شروقها لأسباب أمنية ، أمر بتحديد بناء قبة الصخرة المشرفة 949هـ 1542م مع وضع ستة عشر شباكا من الزجاج في رقبة قبة الصخرة ، بالإضافة الى مسجد الطور الذي انشأ فوق جبل الزيتون ، أمر القانوني بتامين حاجة القدس من الحبوب بعد تعرضها لهجمات الجراد الذي اتلف محاصيلها الزراعية ، كل هذا يظهر الى اي مدى وصل اهتمام القانوني برعاية أحوال القدس الاقتصادية وما جاورها ، يذكر سفير ملك فرنسا في استانبول بسيربيلون عند زيارته إلى القدس 1547م أنها أصبحت فرنسية الاسوار إسكندرية الشرفات ، أما إذا تحدثنا عن علاقات الدولة العثمانية بالدول الأوروبية لابد من الإشارة إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت لها تأثيرات سلبية متمثلة في خلافات ونزاعات القرن السادس عشر إذ شهد الثلث الأخير منه تصدعات خطيرة في كيان الدولة العثمانية وبدأت في التراجع لأسباب عديدة منها مجيء سلاطين ضعاف حيث واجهوا صعوبات كبيرة [1]لحل تلك النزاعات بين الطوائف النصرانية المختلفة الموجودة في القدس وتدهور نظام الإقطاع مع تدخل الحريم في الحكم خاصة بعد لانهيار العثماني في معركة ليبانتو في عهد سليم الثاني 566هـ 1574م

[1]نفسه ،أحمد حسين عبد الجبوري ،ص 44.

بلاضافة إلى التدهور الأمني خاصة بعد إجازة السلطان مراد الثالث للانكشارية المشاركة في حراسة المدينة 1574 1595م حيث اصبحوا عنصر تمرد للدولة خاصة بعد خلعهم للعديد من السلاطين منهم عثمان الثاني [1].

بالإضافة إلى حصول بعض حكام المدينة على مناصبهم بالرشوة والخديعة ، ونتيجة لهذا التدهور ازدادت هجمات العرب البدو على المدينة المقدسة حيث منعوا الخطباء من إلقاء خطبهم في المساجد وفرضوا الإتاوات على الحجاج [2]، ويبدو أن هذه الحالة عمت جميع مدن فلسطين ، أما إذا تحدثنا عن عهد السلطان محمد الثالث 1595م 1603م قد اتسمت بالهدوء والسكينة.

دون أن ننسى الحديث عن عهد السلطان محمود الثاني الذي ارتقى العرش في سن الثالثة والعشرين من العمر في 18 يوليو 1808م[3]، وما تميز به عصره من إصلاحات لأحداث القائمة في تلك الفترة 1808م 1839م ، والتي أسهمت في ارتفاع منحى الدولة العثمانية بعد الهبوط الذي عرفته في سنوات مضت [4]، فكان عهده بمثابة ارتفاع بين سقوطين ، إذ عمل على إلغاء الانكشارية مع أحداث ترتيب وتنظيم في الجيش تطوير الجهاز الإداري إنشاء نظام الحجر الصحي وغيرها من الإصلاحات ، مقلدا بذلك العادات الأوروبية [5] ومواجها في نفس الوقت الحروب والتي امتصت معظم جهوده ، منها الروسية 1809م [6]والصربية 1816م والحركة الوهابية 1818م ، بالإضافة إلى الحركات الانفصالية التي حدثت داخل الدولة العثمانية منها احتلال محمد علي لبلاد الشام في النهاية.

بعد أن أصبحت مصر صاحبة اكبر قوة في الدولة العثمانية التي بدأت تتخبط وتتعثر وتتطلع إلى من يشد أزرها ويقف إلى جوارها ليرفعها من الهواة التي تتعرض لها وليحد من

---

[1] بشير عبد الغني بركات ،القدس الشريف في العهد العثماني ،ط1،مكتبة دار الفكر ،فلسطين ،القدس ،د تاريخ النشر ص11،2.

[2] أحمد آق قندز ،سعيد اوزتوك،الدولة العثمانية المجهولة ،وقف البحوث العثمانية ،إستانبول ، 2008،ص383.

[3] محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين ،دار نفائس ،ط3 1434ه 2013م ص 383

[4] مرجع سابق ،أحمد آق قندز ،ص 400.

[5] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ،دار الشروق القاهرة،ط1986،2م ،ص 186.

[6] إبراهيم بك حليم ،تاريخ الدولة العثمانية العليا ،مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت لبنان ،ط1 1988،ص206.

الأطماع الأوروبية التي راحت تنخر في جسدها ومصر هي الوحيدة القادرة على هذا العمل ، حيث اضطربت الدولة العثمانية أمام الزحف المصري .

كانت مسالة الفلاحين السبب الرئيسي وراء الحملة المصرية على الشام ، إذ تكمن الأسباب المباشرة للحرب في النزاع الداخلي الذي حصل بين محمد علي باشا وعبد الله باشا والي عكا إذ طالبه بإعادة المال الذي كان قد قدمه إليه ، وإعادة الفلاحين المصريين الفارين من دفع الضرائب ومن الخدمة في الزراعة ، ولما ماطل عبد الله باشا في تلبية طلب محمد علي اتخذ هذه المماطلة ذريعة لاحتلال أراضي الشام .

زحف الجيش المصري باتجاه فلسطين في 14 تشرين الأول 1831 م وقامت لتصدي له واصدم الجيش العثماني بقيادة عثمان باشا والي حلب بالجيش المصري في سهل الزراعة جنوبي حمص ، إلا انه انهزم أمامه ، ودخل الجيش المصري عكا وتابع زحفه باتجاه الشمال ودخل دمشق إلى أن سيطروا على حماة ودخلوا حلب ، إن هزيمة العثمانيين شجعت محمد علي على مواصلة طريقه إلى أن بلغ قونية وانفتح أمامه الطريق إلى الأستانة ، فارتعدت فرائص السلطان الذي خشي من التقدم نحو العاصمة واستنجد بالدول الأوروبية ولم ينجد إلا روسيا التي أرست أسطولا بحريا للدفاع عنها ، في حين خشيت كل من بريطانيا وفرنسا من الخطر الروسي وسارعتا في عرض مساعدتهما على السلطان وتوسطوا بين السلطان ومحمد علي لتسوية الخلافات إلى أن توصلوا إلي توقيع معاهدة كوتاهية والتي تنازل بموجبها الباب العالي على كامل بلاد الشام واقر بذلك لمحمد علي باشا بولاية مصر وكريت وكامل سوريا الطبيعية .

أما إذا تحدثنا عن المرحلة الثانية من الحروب في بلاد الشام فإننا نتحدث عن اتفاقية تمت عام 1840م بين الدولة العثمانية وأربع دول أوروبية والإمبراطورية الروسية وبروسيا والمملكة المتحدة والإمبراطورية النمساوية للحد من توسعات محمد علي باشا والتي كانت سببا في التقليص من صلاحياته ، تم توقيع المعاهدة في العاصمة البريطانية لندن في 15 يوليو 1840م و وقع عليها كامل مفوضي تلك الدول في لندن ، إذ تشير اغلب المصادر

إلى أن معاهدة لندن كانت محصلة تدخل الدول الأوروبية منذ وقت طويل في شؤون الخلافة العثمانية فقد كانت تهدف الى تحجيم دور محمد على وتقليص قوته والتي استطاع تحقيقها تحت مظلة الخلافة العثمانية ، وبحسب مجلة الأبحاث التركية "رؤية تركية " الصادرة في مارس 2012 فان معاهدة 1840م أبقت مصر مستقلة نوعا ما داخل حدودها الطبيعية وهذا يعني أضعافها .

إن دولة الخلافة العثمانية مرت بادوار مختلفة مثلها مثل جميع الدول تبدأ قوية ثم تشيخ وتهرم وتموت عند ظهور عوامل الضعف والتخلف لتبلغ نقطة الاضمحلال والزوال ، إذ مرت في أواخر عهدها بظروف قاسية عانى منها الأتراك والعرب والمسلمون وغير المسلمون إذ تمثل الفترة مابين 1882 1909م المرحلة الواقعة عقب دور التخلف والضعف والتي سبقت عهد الاضمحلال والزوال وهو مميز عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي وصل إلى الحكم سنة 1876م في لحظة حاسمة و حافلة بلاحداث،[1] إذ حاول جاهدا إلى تقليم أظافر الوجود الأجنبي وعمل على الحد من الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ، كما انه سعى إلى إعادة بناء الاقتصاد وذلك من خلال الاستفادة من المصادر الهامة لواردات بعض الولايات وسمح بإنشاء الشركات الاستثمارية واستغلال الوضع التجاري العام لصالح الدولة فجلبت مصالح ضخمة لخزينة الدولة [2] .

إن الظروف الاقتصادية التي سادت في فلسطين قد تميزت بالقسوة أحيانا ولم تكن بالجيدة ،حيث عانى العمال من استخدام الحكومة لهم لتغطية مطالبهم وهو الحال بالنسبة للتجار حيث تأثرو بالظروف التي مرت بها البلاد أثناء ذلك العصر مما أدى إلى ضعف الحركة التجارية بإضافة إلى فقدان الأمن واستقرار اللذان تحتاج لهما التجارة أو الحياة الاقتصادية بمجملها.

[1] عبد الفتاح محمد العويسي ،تاريخ المشرق العربي ،دار الحسن للطباعة والنشر ،بيت المقدس ط1991،1م 29 44ص.
[2] لطيفة محمد سالم ،الحكم المصري في الشام ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ط1990،2م ،ص.146

وفي خاتمة هذا المدخل التمهيدي يتسنى لي القول أن الحياة الاقتصادية في فلسطين خلال تلك الحقبة شهدت تطور للأوضاع حسب عصر كل سلطان بداية من السلطان سليم الأول وصولا إلى عصر السلطان عبد الحميد الثاني وما شهدت تلك الفترة من تدخلات أجنبية وأطماع يهودية نتطرق إليها فيما بعد .

المبحث الأول :الموارد الزرعية وأهم الثروات الطبيعية في فلسطين خلال العهد العثماني.

المطلب الأول:ملكية الأراضي.

المطلب الثاني :المحاصيل الزراعية .

المطلب الثالث:الثروة المائية .

المطلب الرابع :الثروة الحيوانية .

المبحث الأول :الموارد الزراعية وأهم الثروات الطبيعية في فلسطين خلال العهد العثماني.

تناولت الدراسة الحياة الاقتصادية في فلسطين أواخر العهد العثماني والتي من خلالها نستطيع التعرف على طبيعة النشاط الاقتصادي ولاسيما الزراعة والصناعة والتجارة، في مرحلة شهدت فيها تحولات اقتصادية واجتماعية وإدارية، سوف نسلط الضوء عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول :ملكية الأراضي.

1_أصناف الأراضي :أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي في 1858م في 132 وخاتمة ، وقد جاء إعلان هذا القانون في إطار حركة الإصلاحات العثمانية التي انطلقت عجلتها في تشرين الثاني 1839م وذلك بإعلان خط الشريف كالخانة الذي وعد في احد برامجه بإصلاح الزراعة وإلغاء نظام الالتزام واتبعه بعد ذلك إصدار مجموعة من القوانين غالبا ما كانت مفصلة له،ففي7 و15 شعبان فبراير و 8 آذار مارس 1860م أعلن نظام الطابو وتعليمات منح سندات الطابو ويلحقه في مايو 1867م إضافة إلى نظام تملك الأجانب الذي صدر سنة 1879م [1]، وقد قسمت أراضي القدس وجوارها خلال فترة الدراسة من حيث ملكيتها إلى ثلاثة أقسام :

أولا_ الأراضي الأميرية:

كان قسم من الأراضي الزراعية خارج مدينة القدس ملكا للدولة ،وقد عرفت هذه الأراضي بالأراضي السلطانية أو الأميرية أو المبرية، وكانت الدولة تمنح بعض هذه الأراضي لموظفيها وغيرهم على شكل إقطاعات ويمكن من خلال نصوص الواردة في سجلات المحاكم الشرعية تميز ثلاث أنواع منها :

[1] سليم جمعة سليم السوارية مرجع سابق ص59.

أ_الإقطاع الخاص :

وهو الإقطاع الذي كان يمنح للوالي ، فقد ورد في السجلات أن الوالي طلب من الصوباشي قرية أريحا أن يقدم غرارة قمح إلى خدام النبي داوود، كما منح في قرية السامية .

ب_إقطاع الزعامة :

يبدو أن هذا النوع كان قليلا ، اذ لم تشر سجلات محكمة القدس الشرعية إلى أي زعامة واحدة في قرية أرطاس ومن زعمائها يوسف أغا هندية.

ج_إقطاع التيمار :

بلغ عدد التيمارات في قرى القدس إلى 82 تيمارا ، حيث أن بعضها كان يمنحها السلطان بينما يمنح الوالي البعض لآخر ، ومن التيمارات التي منحها السلطان قرية الخضر، وقد تصرف بهذا التيمار أكثر من شخص مثل عبد الله ألصفدي ، ومحمد ياسين ، أما التي منحها الوالي منها تيمار قرية أبو الديس ، وتيمارت في قرية قلندية تعود لكل من عمر العسلي ، وحسن بك العسلي ، ومحمد الغراس ، ويلاحظ من أسماء هذه التيمارات أن معظمهم كان من السكان المحليين ، وخاصة شيوخ القرى .

وقد حرصت الدولة على تنظيم التيمارات اذ كانت تسجل في دفتر خاص ، حيث يذكر مقابل كل تيمار اسم المتصرف به ونوع المحصول الذي ينتجه ، وكان كل تيمار يدفع 150 قرشا سنويا مساعدة إلى خزينة الدولة العثمانية وقد بلغت قيمة مادفعه أصحاب التيمارات للخزينة عام 1814م 13000 قرش اسدي .[1]

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب هذه الاقتطاعات لم يباشروا العمل فيها بأنفسهم ولم يشرفوا هم على إدارتها وإنما عهدوا بذلك إلى ممثلين عنهم من الصوباشية بشكل خاص ودفعوها إلى الفلاحين لزراعتها وفقا لنظام المزارعة ، وكانت أحيانا تقع خلافات بين

[1] اياد محمد فهد الشلالدة، الحياة الاقتصادية في قضاء القدس 1864م 1914م، رسالة ماجيستار ، قسم التاريخ ، كلية الدراسات العليا ،جامعة الخليل،2012م 2013م ص 44 48ص.

الإقطاعيين والفلاحين حول حصة الإقطاعي من المحصول ، فقد أشارت إحدى الحجج إلى أن تيمارية قلندية تنازعوا مع محمد الغراس حول غلة الأرض ، إذ كان محمد يدفع لهم أربعة إمداد حنطة مع أن المتفق عليه أن يدفع عشرة إمداد .[1]

واستمرت التيمارات قائمة حتى 1832م عندما صدر فرلمان سلطاني بإلغائها بسبب ضعف وارداتها .

الأراضي المشاع :

أشارت سجلات محكمة القدس الشرعية إلى هذا النوع من الأراضي ، وسمته الحصص الشائعة ، وهي في الأصل أراضي أميرية منحها السلطان العثماني قرية ما، ولذلك أصبح لديها الحق في مزارعتها ، وكان هذا النوع من الأراضي سائد في القدس والقرى المجاورة لها كبيت لحم وعين كارم ولفتا .

أراضي الملك:

كانت هذه الأراضي كما أشار الباحث سابقا ثلاثة أصناف : إما مساكن وحوا كير وابار امتلكها أصحابها بالشراء أو الوراثة ، وإما أراضي مشاع تملكها الذين كانوا يتصرفون بها .

والأراضي من الصنفين الأول والثاني كان أصحابها يثبتون ملكيتها بالسندات والحجج الشرعية الصادرة عن المحكمة الشرعية ، وقد أشارت السجلات إلى ما يفيد ذلك .

الحواكير :

كان للحواكير المنتشرة داخل مدينة القدس وجوارها دور في الحياة الاقتصادية ، إذ كانت تزرع بأنواع الأشجار المثمرة كالزيتون والتين والعنب .

[1] زياد عبد العزيز المدني ،مدينة القدس وجوارها ط1،بيانات الأعمال القدس 1996،م ص82.

كانت سيطرة الأسر المقدسية قليلة على أراضي الملك بسبب اهتمامهم الدائم بأساليب الانتفاع بالوقف الخيري والإشراف على إدارة الأوقاف .

2_الوقف:

يقسم الوقف بشكل عام الى مسقوفات واستغلال، والمسقوفات هي الأراضي التي أنشئت عليها الأبنية ، او التي خصصت للبناء الوقفي .

أما المستغلات فهي الأراضي التي التي تستخدم للزارعة وغرس الأشجار .

ويقسم الوقف من حيث شرعيته قسمين ، صحيح وغير صحيح :

الوقف الصحيح :هو العقارات العائدة لشخص ما ،التي حصل عليها بالإرث أالشراء ثم أوقفها .

الوقف غير الصحيح: وهو الأراضي المفروزة من الأراضي الميرية التي أوقفها الأمراء بإذن من السلطان ، وكان هذا النوع في القدس ، واد قادوم،سور باهر وساريس ، اذ اشارت دفاتر الطابو الى ان هذه الاراضي كانت تيمارا في مطلع القرن السابع عشر ثم اوقفت في الفترة السابقة لفترة الدراسة.

الوقف نوعان الذري والخيري:

1_الوقف الذري : هو ما حبسه الواقف على نفسه وأبنائه إلى أن ينقرضوا فيؤول إلى جهة خيرية حسب شرط الواقف ، وهذه الجهة قد تكون فقراء المدينة المنورة ومكة المكرمة والمسجد الأقصى المبارك ، وهذا يسجل في المحكمة القدس الشرعية وقد أطلق عليه الوقفية أو حجة الوقف وتشمل على نوعية الوقف وشروطه.

2_الوقف الخيري :وهو ما أوقفه السلاطين والأمراء وأهل الخير ، وما تحول من الوقف نتيجة انقطاع نسل الوقف وعقبه حسب شروط الواقف ويصرف ريعه في أوجه الخير المختلفة كالمساجد والمدارس والبيمارستنات والزوايا ،وتميزت بعض الأوقاف الخيرية في

مدينة القدس وجوارها بكثرة مزارعها وقد شكلت الأراضي الزراعية والبساتين والدور والدكاكين والأفران والطواحين والحمامات العامة والأسواق والمصابين ثروة اقتصادية للأوقاف التي حبست عليها ،وقد حرصت إدارة الوقف على استغلالها أفضل استغلال ، لكي تظل مورد لا ينقطع ، ولجأت لتحقيق ذلك إلى أربعة أساليب ، الخلو ولاستبداد والحكر ولإيجار الطويل .[1]

كما ان القائمين على هذه الأوقاف لم يقوموا بزراعتها بأنفسهم وإنما كانوا يعطونها مزارعة للفلاحين في مقابل حصص معينة تدفع إلى الجهة المخصصة لهذه الأوقاف ، فمثلا تولى ناصر وجريس إبنا يعقوب قطران زراعة الأرض الموقوفة على جامع النصر في حيفا مقابل 250قرشا يدفعانها سنويا الى جامع النصر [2]

د_الأراضي المتروكة :وهي على نوعين ،أراضي متروكة لأجل عموم الناس مثل الطريق العام والمساحات العامة والأسواق الزمنية والبازار وسوق الجمعة أو ما يعرف بسوق الحيوانات ومن أمثلة عليها ، أراضي رأس عين عمان وهي أرض متروكة لأجل سقايقة حيوانات العرب والشركس وغيرهم ، وكان أي تعد عليها من قبل السكان يلزم فاعله بالهدم مثال ذلك ما أمر به رئيس بلدية الخليل عبد الله المحتسب سنة 1890بهدم ثلاثة دكاكين أقيمت على ساحة محلة القزازين لأجل تركها لعموم الأهالي .

أراضي متروكة مخصصة لعموم الناس مثل المراعي والأحراش ، وقد ضبطت الدولة هذه الأرض بعدم التصرف بالبيع والشراء والحراثة والزراعة أو حتى البناء في الأراضي المتروكة لعموم أهل القرية كالبيادير ، والمراعي والأحراش لأنها تركت لينتفع بها عموم الناس ، ولا يجوز أن ترعى حيوانات القرى المجاورة في المراعي المخصصة لقرية ما ، وقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية الى الكثير من هذه الأراضي مثل أراضي القويسمة التي كانت مراعي لأهل أبي علندا وأراضي ظهرسيل وكذلك بيادر قرية الخضر التابعة للقدس .[3]

---

[1] زياد عبد العزيز المدني ،نفسه ص153.

[2]. زهير غنايم عبد اللطيف غنايم ،لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1864م 1918م بيروت لبنان ،ط1،ص397.

[3] عبد المجيد زيد الشناق ،الحياة الإقتصادية في الأردن وفلسطين 1864م 1918 ،مذكرة دكتورا ص 122.

هـ_أراضي الميراث:وهي الأراضي الخالية المنقطعة باستمرار مشاعة للجميع وهي ليست في تصرف احد من الأشخاص وليست متروكة ولا مخصصة لأهالي وبعيدة عن المحلات والقرى والقصبات الى درجى لا تسمح إلا من أقاصي العمران ، وسمح قانون الأراضي بإحياء هذه الأراضي من قبل الناس شريطة موافقة مأمور الأراضي في المنطقة وكانت الدولة تمنح هذه الأراضي بلا مقابل الأهالي شريطة أن يستثمروها عملا بالحديث الشريف "من احيا أرضا مواتا فهي له ".[1]

[1] إياد محمد فهد الشلالدة مرجع سابق ص 63.

المطلب الثاني: المحاصيل الزراعية

ظل اقتصاد فلسطين زراعيا في الأساس حتى أواخر العهد العثماني إذ بقيت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان وكانت تعتمد على مياه الأمطار إلى حد كبير وتتأثر بغزارة أو بقلة الأمطار وظلت الزراعات المنتشرة في فلسطين هي نفسها ،باستثناء التطور الكبير الذي طرأ على زراعة الحمضيات والتي صارت تحتل المكانة الثانية من حيث الأهمية بعد القمح ،في قائمة المواد المصدرة من فلسطين من ثمانينات القرن التاسع عشر ثم قفزت إلى المكانة الأولى سنة 1904، وقد تنوعت الثورة النباتية في مدينة القدس الشريف واشتملت على المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والأشجار المثمرة والخضروات[1]

أ _الحبوب:

1_ القمح والشعير:انتشرت زراعة القمح والشعير في القدس الشريف لأن القمح يعتبر مادة أساسية في غذاء السكان [2]، أما الشعير فكان يزرع كعلف للحيوانات وأحيانا غذاء لإنسان بدلا من القمح وقد بين واصف الجوهرية في مذكراته انتشار زراعة القمح والشعير في القرى فقال "إني اذكر عندما تكون الصلينية أكداسا كالجبال "،كما أثبتت سجلات محكمة القدس الشرعية انتشار زراعة الحبوب في معظم قرى القدس ومن القرى التي اشتهرت بزراعتهما :الطور، ابوديس، بيت ساحور ألواد ، البيرة ، رام الله ، سلوان ، بيت لحم [3] ،وقد وصف فولي في عام 1785 الأراضي المحيطة ببيت لحم بأنها أحسن تربة في جميع المناطق المجاورة مع وفرة محاصيلها الزراعية[4]، إذ يذكر نجيب عازوري بان شعير بئر السبع والسهل الساحلي وبيت لحم بأنه كان مرغوب في انجلترا من اجل صناعة البيرة وذلك بفضل جودتها التي لا تضاهي.[5]

---

[1] إياد محمد فهد الشلالدة ،مرجع سابق ص 79.

2 أحمد حسين عبد الجبوري ،القدس في العهد العثماني 1640م 1799م ،دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2010م ،ج1،ط1،ص 130.

[3] أحمد حسين الجبوري ،نفسه ص 130.

[4] عبد الكريم رافق ،فلسطين في عهد العثمانيين 16م 19م ،د دار النشر ،د تاريخ ،ج1،ط1،ص812.

[5] روجر أوين ،تاريخ فلسطين الإقتصادي في القرن التاسع عشر 1800م 1918م ،دط،ص553

وقد كان المحصول الزراعي مرتبط بالدرجة الأولى بلامطار الهاطلة فقد كانت بعض البذور تزرع مرتين في العام إذ كانت الأمطار المتساقطة في بداية الموسم غير كافية وكانت النسوة تقوم باقتلاع الحشائش بين شهر شباط ومنتصف شهر نيسان وكان الإنتاج يتغير بنسبة كبيرة بين عام وآخر تبعا لكمية الأمطار ولوجود الجراد والحشرات والفئران في الحقول ولما كانت زراعة الحبوب تعتمد على مياه الأمطار كان السكان يزرعون في الموسم جزءا من الأرض ويتركون الجزء الآخر منها لزراعته في السنة الثانية [1] ، دون أن ننسى أن الجفاف كان من المشكلات التي عانت منها فلسطين وكان الناس يوفرون احتياجاتهم من مياه الأمطار التي تجتمع في الوديان والبرك إلا أنها لم تكن كافية في فصل الصيف [2].

2_ الذرة : تعد الذرة من المحاصيل الصيفية وكانت على نوعين منها الذرة الصفراء التي تعتمد على الري والذرة البيضاء التي تزرع بعلا إذ كانت تستخدم كغذاء وكانت أحيانا تختلط مع القمح وتطحن لتستخدم في عمل الخبز ، كما كانت تستخدم كعلف للحيوانات ، حيث انتشرت زراعتها في العديد من القرى منها بيت الفجار و الحوسان وبيت صفافا وغيرها.[3]

3_ السمسم : وهو من المحاصيل التي انتشرت زراعتها في لواء القدس والذي يعتبر من المناطق الرئيسية لزراعته حيث انتشر في بيت لحم والعديد من المناطق ، إذ اعتمد في صناعة الحلاوة والطحينة [4]، حيث أشارت سجلات محكمة القدس الشرعية إلى بعض القرى التي اشتهرت بزراعته ، فزراعة في فلسطين تميزت بأنها ليست أحادية المحصول وإنما كانت تزرع الأرض الواحدة بأكثر من محصول .

إن زراعة الحبوب في فلسطين خلال الفترة الواقعة بين 1882 إلى بداية الحرب العالمية الأولى كانت بنسبة 75% من المساحة المزروعة حيث اتسمت بتخلفها النسبي وإتباع

[1] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ،ص130.
[2] حسين أوزدمير ،فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني ، ط1 ،دار النيل للطباعة والنشر ، مصر ،2013،ص93.
[3] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص80.
[4] أحمد حسين عبد الجبوري ، المرجع السابق ص132.

الأساليب التقليدية ، ولكن المردود الذي حققه المنتج العربي في الحبوب لوحظ بأنه كان أفضل من الذي حققه المهاجر الصهيوني [1].

ب _ الأشجار المثمرة:

1_ الزيتون : تعتبر منطقة القدس منطقة جبلية تصلح لزراعة أنواع مختلفة من الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون التي يعتبر من أهمها في القدس ، وتعود زراعته إلى العهدين الروماني والإسلامي ، حيث انه حظي باهتمام ورعاية السكان خاصة وانه شجرة مباركة مذكورة في القران الكريم ، حيث اعتبر مصدر غذاء رئيسي على مدار السنة ويستفاد منه في صناعة الصابون والتحف والسياحات [2]، إذ كان في أراضي القدس وغيرها من المناطق في العهد التركي مساحات واسعة من أشجار الزيتون والزيت المستخرجة منه بكثرة [3]، حيث إن الأهالي كانوا يميزون بين نوعين من الزيتون الإسلامي الذي كان اقل إنتاجا والروماني الذي ينتج كميات كبيرة من الزيت بسبب قدم الأشجار وضخامتهم ، وقد أشار الرحالة اولياجلبي 1670م بان القدس مليئة بأشجار الزيتون [4] ، إلا إن الرحالة الانجليزي براون ذكر بان أشجار الزيتون بعد أربعة عشر سنة من الرحلة بأنها في تناقص مستمر ، ويصف المنطقة بين نابلس والناصرة بأنها جبلية في بدايتها ونهايتها تخترقها الأودية الخصبة وتضم سهل مرج ابن عامر ذو التربة المتميزة الممتلئة بأشجار الزيتون [5].

2_العنب : زرعت كرمة العنب في فلسطين منذ القدم، و استخدم مصطلح الكرم للدلالة على الأراضي المزروعة به ، في حين أطلق مصطلح بستان على الأراضي المزروعة بالشجار الأخرى ، إذ استخدم العنب في صنع الدبس والخمر والزبيب ، منه البلدي والأسود والشامي والحلواني ، وقد بينت سجلات المحاكم الشرعية زراعة أشجار الكرم

1 فؤاد حمدي بسيسو ،الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني 19201948م،دط ،دت،ددار النش،ص657.

[2] احمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص133.

[3] عارف باشا ،تاريخ القدس ،دار المعارف مصر ،ط1987،1م ،ص 125.

[4] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص133.

[5] عبد الكريم رافق ،المرجع السابق ص812.

بكثافة في بعض القرى [1] منها بيت لحم ، المالحة ، سلوان ، جبال ظاهر القدس ، البقعة ، الصلاحية[2]، كما انتشرت زراعته في قرية ابوغوش التي عرفت باسم قرية العنب ، إذ قدرت مساحته المزروعة في القدس سنة 1913م حوالي 37360 دونما .

3_التين: كانت أشجار التين تزرع إلى جانب أشجار الزيتون و العنب ومن أصنافه ألبياضي والشحماني والمزي والرومي ، وقد انتشرت زراعته في قرى الجيب ، وبيت صفانا ، حيث اشترى انطون جرجس مرقص اللاتيني أشجار التين الواقعة بقرية بيت جالا [3].

وقد انتشرت أشجار الفواكه الأخرى مثل المشمش و الخوخ والرمان والتفاح بلاضافة إلى الفستق واللوز والجور [4].

ج _الخضروات : اشتهرت زراعة الخضروات في معظم أراضي فلسطين اعتمادا على مياه الأمطار وعلى مياه العيون والآبار وتتمثل في الملوخية والسلق والبقدونس ، أما الثوم والبصل فهي محاصيل جميعها زرعت للاستهلاك المحلي اذ زرعت في قرية المالحة والجورة وأريحا ، أما الباذنجان فقد زرع في تبري حيث اشتهر بالباذنجان التي بري [5] ، بلاضافة إلى البطيخ الأخضر والأصفر [6] .

د_البقول : زرعت البقول كالعدس والحمص والترمس والكر سنة في قرى القدس ، فاستخدمت الكر سنة كعلف للحيوانات ، أما باقي البق وليات اعتمدت كغذاء للسكان ،

بلاضافة إلى الفول والحمص الذي زرع في المناطق السهلية مثل أريحا وسلوان [7].

---

[1] إياد محمد فهد الشلالدة ، المرجع السابق ص 85.
[2] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص133.
[3] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص87.
[4] ماري إيلز ،الحياة في بيوت فلسطين 1855م 1859م،تر جمال ابو عبيدا ،دط،ددار النشر ،دتص33.
[5] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص88.
[6] أحمد حسين الجبوري،المرجع السابق ص133.
[7] إياد محمد فهد الشلالدة، المرجع السابق ص88.

المطلب الثالث : الثروة الحيوانية .

تنوعت الثروة الحيوانية في القدس وتباينت الأهداف من تربيتها ، فاتخذ بعض السكان من تربية الحيوانات مهنة لهم ، واهتم بعضهم بتربيتها لأغراض الزراعة والنقل ، حيث قل أن تخلو تركة من ألتركات الواردة في سجلات محكمة القدس الشرعية من ذكر نوع من هذه الحيوانات [1] ، ويمكن تقسيم الثروة الحيوانية في المنطقة إلى ما يلي :

أ_الحيوانات المستخدمة في العمل :

1_الإبل(الجمال) : انتشرت تربية الإبل والاعتناء بها في أنحاء فلسطين لاستخدامها في الركوب ونقل الأعمال الثقيلة ، كالأحجار والحبوب من القرى إلى القدس وتظهر أهمية لإبل في حياة السكان حيث أنها كانت محورا في الدعاوي بين السكان إذ يشترك اثنان أو أكثر في ملكية جمل واحد .[2]

2_الخيول والبغال والكدش :استخدمت هذه الحيوانات لأغراض متعددة للركوب والنقل ولأعمال الزراعية كالحراثة والدراس [3] ، فقدت وجدت الخيول والبغال في صفد وجبل الكرمل ،وكانت من الحيوانات المهمة سواء للركوب أو النقل أو الحراثة خصوصا في المناطق الجبلية المرتفعة ، ولم يملك السكان أعداد كبيرة منها سواء اثنان لا أكثر [4]، أما البغال والكدش استخدمت لإدارة الدواليب وبعضها لجر العربات ونقل البضائع ، وما يؤكد وجودها هو ما احتوته سجلات المحاكم الشرعية من معاملات بيع وشراء وقضايا الدعاوي .

3_الأبقار والثيران : اهتم السكان بتربية الأبقار لفائدتهم من اللحوم والحليب ومشتقاته ، أما الثيران فقد استخدمت لحراثة الأرض حيث كانت تربى في المدن والقرى ، حيث

---

[1] زهير غنائم عبد اللطيف غنائم ، المرجع السابق ص 397.
[2] إيادة محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص95.
[3] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع اتلسابق ص82.
[4] زهير غنائم عبد اللطيف ،المرجع السابق ص394.

اهتمت العشائر البدوية بتربيتها كعرب النفعيات في الناحية القيسارية وعشيرة الصبيح وعرب الحمدون وغيرها [1].

ب _الحيوانات المنتجة للغذاء :

1_الأغنام والماعز : اهتم سكان فلسطين بتربية الماعز والأغنام واستفادوا من لحومها وأصوافها وكانت تربى في جميع الفضاء سواء في المدن أو القرى وقد ظهر ذلك في السجلات الشرعية التي أسمتها بالسمار والنعاج ، وبينت امتلاك اغلب السكان لها ، حيث امتلك يوسف محمد الدسوقي مئة وخمسين رأس منها قدرت قيمتها حوالي 7730 قرش .

2_النحل : انتشرت تربيته في معظم قرى القدس بهدف الحصول على العسل ، وتشير السجلات الشرعية إلى تعبير (القواديس) وهي عبارة عن خلايا مصنوعة من الطين مرتبة فوق بعضها البعض [2] .

3_الطيور والدواجن : عرفت اهتمام من قبل سكان المنطقة كالحمام والدجاج ، أما الطيور البرية أهما الحجل ، إلا أن ذكرها كان متدني بالمقارنة بالحيوانات الأخرى في سجلات الشرعية [3]، وتخلص الى اهتمام الدولة العثمانية بالزراعة ويتجلى ذلك في أعمار القرى ومنح المزارعين تسهيلات واسعة وأصبح الإنتاج يغزو الأسواق العربية الإسلامية والأوروبية ، لكن الزراعة تأثرت بعوامل متعددة منها ما يتعلق بالظروف المناخية ومنها بالضرائب المترتبة على الأرض والوفاء بالديون دفع الحكومة العثمانية إلى نزعها من أيديهم وطرحها في المزاد العلني [4] .

[1] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص99.
[2] زهير غنائم عبد اللطيف غنائم ، المرجع السابق ،ص391.
[3] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ،ص103.
[4] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص82.

المطلب الرابع :الثروة المائية .

1_الأمطار:تعد منطقة الدراسة موطن لاستقرار العديد من الحضارات منذ قديم الزمان لاعتدال المناخ ووفرة المياه فيها مقارنة بالمناطق المجاورة لها ، فهي تقع بين 29و33 شمال خط الاستواء يجعلها من الناحية المناخية منطقة حارة صيفا ومعتدلة وباردة شتاءا ، وهذا الوضع الفلكي هو الضابط الأساسي للأصول المناخية ، إذ ترتفع درجة الحرارة وتقل الأمطار في الشمال والغرب ، وعلاوة على ما سبق فإن العامل التضاريسي كان له دور كبير في تحديد كميات الأمطار ويبدو الفرق واضحا بين المناطق الجبلية والسهلية عن المناطق الغورية ، وهذه الأمطار لا تأتي في الغرب إلا إذا هبت عليها الرياح العكسية الجنوبية الغربية فإن هذه الرياح تهب من صحاري إيفريقية حارة جافة وتمر على مياه البحر الأبيض المتوسط فتمتص بخارا كثيفا منه ، وباتصالها بالمنطقة وجبالها يهطل المطر [1] وبتالي فإن عدم توفر المياه كان عاملا في اعاقة تطور المدن وازدهارها ، وافتقارها صيفا إلى إمدادات المياه الدائمة كان سببا في عدم نقل مركز اللواء إليها في مدينة عكا ، ويذكر أوليفانت أن العائق الوحيد أمام جعل حيفا مقرا لحاكم اللواء هو إمداداتها المحدودة من المياه لأن المدينة كانت تعتمد على مياه الينابيع والآبار ، وعلى الرغم من أنه يمكن إيجاد المياه على عمق قليل فإنها كانت قليلة ، وهو ما جعلها غير مستساغة ، وقد اتبع السكان أساليب متعددة لتأمين حاجاتهم من المياه ، فقد حفروا الآبار والبرك والصهاريج في بيوتهم او بالقرب منها وكانوا يملئونها بمياه الأمطار[2] .

وقد بلغ حد الأمطار الأعلى في كانون الأول والثاني من 40 و50 بالمائة من مجموع أمطار الفصل ، كما تشكل نحو 40 بالمئة من عدد الأيام ، والحقيقة انه لا يمكن الحصول على معدلات سنوية للأمطار الساقطة على منطقة الدراسة خلال الحقبة العثمانية 1864 1918م إلا من خلال أقدم محطات رصد قياس الأمطار وهي محطة القديس أنطون

[1] سليم جمعة السوارية ،المرجع السابق ص13.
[2] زهير غنائم عبد اللطيف غنائم ،المرجع السابق ص 222.

ومحطة البلدة القديمة في القدس مع المحطة الألمانية في مستعمرة مارونا في ياغا ، وتتصف الأخيرة بأنها لا تغطي المساحة كاملة ولسنوات قليلة ، إذ بلغ الموسم المطري في المنطقة الغربية من الدراسة خلال 1864م 1918م على حسب ما هو متوفر تقريبا ، ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن الأمطار كانت متذبذبة من نسبة إلى أخرى ، وهذا الأمر أجبر السكان على حفر آبار لتخزين المياه الجوفية والسطحية للزراعة التي كان يزداد منسوبها وينقص حسب الموسم المطري .

وقد أفادت سجلات المحكمة الشرعية وكتب الرحالة الأجانب والمسلمين بوجود عدد كبير من العيون والبرك والآبار ، إضافة إلى الأودية المائية والسيول في المناطق الناتجة عن الأمطار التى رصدتها الدراسة .

2_المياه الجارية: يقصد بالمياه الجارية مياه الأودية والسيول والقنوات المعتمدة كليا على مياه الأمطار حيث تذهب معظم مياهها إلى التبخر بنسبة 85 بالمئة وينساب جزء منها في الأودية والأنهار ، وهو ما يعرف بمياه الفياضات التي لا يزال جزء منها يصل الى نهر الأردن والبحر الميت والبحر المتوسط بينما يشكل الجزء المتبقي من مياه الأمطار تغذية لخزانات المياه الجوفية التي يعود جزء منه للظهور على سطح الأرض ويعرف بالتصريف الطبيعي وهو ذلك الذي يشكل مياه الجريان الدائم في الأودية ، والمياه الجارية هي النوع الأدنى من المياه الغذية والصالحة للشرب ، بسبب اختلاطها بشوائب أثناء جريانها، نتيجة النشاط الإنساني والزراعي و ما تخلفه الحيوانات من فضلات ، وقد كانت تقسم المياه الجارية إلى قسمين ، أودية دائمة الجريان وهي التي تبقى مياهها جارية على مدار العام نتيجة تغذية العيون لها باستمرار ، والأودية الموسمية (المؤقتة) وهي التي تجري فيها المياه بصورة غير منتظمة عند سقوط الأمطار، وفي العادة لا تكون قاطعة للمواصلات عند الناس ، ويستفاد منها في الزراعة وسقاية الماشية ، **أما الأودية دائمة الجريان في فلسطين:**

أ_وادي غزة :تتجمع فيه مياه أراضي بئر السبع ، ويلتقي به وادي الشريعة قبل أن يصب في البحر المتوسط بين غزة ودير البلح.

ب_وادي المالح : وهو من الأودية دائمة الجريان ويبدأ من شرقي قرية بياسين وينتهي في نهر الأردن في الجنوب من قرية الساكوت في موضع يعرف بشرارة الملح أو مخاضة الشرار .[1]

ج_وادي الفارغة(نابلس):وهو من الأودية دائمة الجريان ويصب في نهر الأردن ،وترفده عدة عيون في أراضي قرية طلوزة ومن أهما عين إدليب وعين الفارغة أو رأس البركة الواقعتان بالقرب من عين الفارسة.

أنهار دائمة الجريان في فلسطين:

1 نهر المقطع او نهر حيفا : ويعد ثالث أنهار فلسطين ، ينبع من جبال الناصرة له منبعان أولهما من جبل فقوعة وثانيهما من جبل طابور جنوبي شرق االناصرة ، ويصب من خليج عكا إلى الشمال من حيفا على مسافة 4 كم شرقي حيفا بطول 13 كم وأن أهم روافده عين بينة ويروي الأراضي المزروعة جانبه.

2_نهر العوجاء: يعد من أطول الأنهار في فلسطين ، ويعرف بنهر يافا ، ينبع من مساقط المياه المحيطة بمدينة نابلس ، وتجتمع مياهه في رأس العين على بعد 20 كم إلى الشمال الشرقي من ياغا ثم ينتهي مصبه في البحر المتوسط، على مسافة 6كم شمالي يافا ، وهو صالح للملاحة البحرية ، ويرفده عدد من الأودية هي وادي قانا و وادي جريوت و وادي الدلب .

3 _نهر النعامين أو نهر عكا :ينبع من تل كردانة ويصب في البحر المتوسط في الجنوب الشرقي من عكا ، بعد مسيرة 8كم ويبلغ مقدار تدفقه 201.6 مليون ، يرفده عدد من الأودية الشتوية منها وادي الحلازون ، إضافة إلى ينابيع تل الكردانة ومن النهر تفتح قنوات لري البساتين التي حوله.

[1] سليم جمعة سليم السوارية ، المرجع السابق ص 34.

3_الجيوب والينابيع: استغل الإنسان منذ القدم العيون والينابيع لتوفير حاجته من المياه ، واعتمدت درجة استفادته على مقدار قربها او بعدها عن المدن والقرى ، والتحسينات التي تجريها الدولة عليها لزيادة الإستفادة منها .

وقد انتشرت الينابيع والعيون في معظم المدن والقرى في اللواء ، فكان في صفد وضواحيها عدة عيون وينابيع .[1]

أ_أشهر الينابيع في فلسطين:

نبع الكابري :وهو مجموعة عيون تقع على مسافة 13كم شمال شرقي عكا ، وقد جرت مياه هذه الينابيع زمن أحمد باشا الجزار ، وهي تروي العديد من المناطق الزراعية المجاورة لها ، ويقدر معدل التفريغ السنوي لهذه العيون بتسع ملايين من الأمتار المكعبة وهي مياه عذبة طيبة المذاق .

نبع البقر :ويقع في شرق عكا بين المدينة وتل الفخار [2].

ب_ أشهر عيون فلسطين :

عين ابي حديد وتقع في في واد مسلية حيفا وهذه العين تنشط في فصل الشتاء وتسقي معظم الأراضي المحيطة بلوادي.

عين الرجال : وتقع الى جنوب مصب وادي القصوان.

عين النسوان:وتقع جنوب مصب وادي القصوان مباشرة في أسفل المنحدر الصخري لقرية كفر حارب السورية ، عند أعلى الشاطىء لبحيرة طبرية.

عيون الطايغ :وتقع شمال مدينة طبرية.

---

[1] زهير غنائم المرجع السابق ص225..

[2] سليم جمعة المرجع السابق ،ص45.

عين السلطان : وتقع إلى الشمال العربي من مدينة أريحا وتسقي البساتين المحيطة بها ويبلغ مقدار تصريفها السنوي 6 مليون م.

4_المجامع:وهي المياه التي تتجمع بفعل إنساني مثل الآبار والبرك وهي على النحو التالي :

أ_ الآبار:لقد عانى أهل فلسطين من غيرهم من سكان بلاد الشام من تذبذب كمية الأمطار المتساقطة كما تعرضت المحاصيل الزراعية للعطش ولعل الأمور السابقة ألحقت بأهالي المنطقة الضيق ولمواجهة هذا الوضع قام الأهالي بحفر الآبار في حرم الدور لحفظ الماء ، وكانت الآبار تصنف من حيث الملكية إلى نوعين الآبار الخاصة والعامة .

ب_البرك : وتتمثل أهمية البرك باحتوائها نسبة كبيرة من مياه الأمطار ، وتستخدم في أوقات يصعب فيها الحصول على المياه من مصادر مائية جارية، أو من منابع العيون وقد استخدمت لري المزروعات والشرب وقد تنوعت البرك في المنطقة منها رومانية قديمة ومنها تقع على خطوط التجارة والحج وتستخدم معظمها لشرب المسافرين وتسمى هذه البرك عند البدو باسم الأقران لوقوعها عند مفترق الأودية والقنوات ويساعد على استمرار وجود الماء لهذه البرك أحيانا مصدر تغذية جوفية[1].

وقد وجدت العديد من البرك ففلسطين لتوفير المياه لأغراض الشرب والاستعمالات اليومية ومنها :

بركة بني إسرائيل و بركة حمام البصير ، بالإضافة إلى بركة البصاتين التي تعود إلى العهد العثماني في عهد محمود بك حسين عبد الهادي في أرض تعود ملكيتها إلى آل عبد الهادي سنة 1833م مع جابيته لسقاية المواشي فعرفت ببركة الشيخ[2] ، وتسع هذه البركة ما يقارب 1100م مكعب وتتجمع مياهها من مياه الأمطار بالإضافة عين البلد الشريف والصفصافة وتروي ما يقارب 200 دونم من الأراضي التي حولها ، إضافة إلى البرك

[1] نفسه ص 51 52.
[2] أنضر ملحق ص80.79.

السابقة وجد عدد من البرك الأخرى المستفاد منها في الزراعة والشرب وكذلك الاستعمالات المنزلية.[1]

[1] نفسه ص58.57.

المبحث الثاني :الموارد الاقتصادية الصناعية والتجارية والمواصلات .

المطلب الأول :الصناعة في فلسطين في أواخر العهد العثماني.

المطلب الثاني :التجارة في فلسطين في أخواخر العهد العثماني.

المطلب الثالث:المواصلات في فلسطين خلال فترة الدراسة .

المطلب الرابع :العملة وأنواعها خلال العهد العثماني في فلسطين.

المبحث الثاني :الموارد الاقتصادية الصناعية والتجارية والمواصلات .

المطلب الأول : الصناعة.

كانت الزراعة في فلسطين بالدرجة الأولى والصناعة فيها ذات أهمية ثانوية ،حيث كان إنتاجهم يستخدم للاستهلاك المحلي باستثناء صناعتي الخمر والصابون كانتا للتصدير ، حيث مارس الفلسطينيون الصناعة في اغلب البيوت والدكاكين والتي كانت قائمة على العمال المأجورين و الآلات ذات المحركات المستوردة في معظمها من أوروبا ، باستثناء المطاحن ومعاصير السمسم والتي تصنع في المنطقة نفسها .[1]

فقد انتشرت في فلسطين العديد منم الصناعات التحويلية و التي اعتمدت بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي مثل صناعة الحبوب وعصر الزيت وصناعة الديس[2] وتجفيف الفواكه ، وللوقوف على وضع الصناعة في فلسطين إبان تلك الفترة قسم المطلب على النحو التالي :

1_الصناعة الغذائية :

أ_صناعة الطحين :نظرا لتوفر إنتاج الحبوب في فلسطين أقام السكان عددا من المطاحن الآلية واليدوية والهوائية وتلك التي تجرها الحيوانات ، وقد بلغ عددها في القدس حسب إحصائية 1871م حوالي أربعة عشر مطحنة [3]، أما المطاحن الآلية فقد كانت في المدن وحدها سنة 1912م حسب ما ذكر فؤاد حمدي عشرة مطاحن آلية في يافا [4] معظمها للدقيق والقليل منها لصناعة المعكرونة [5] ، كما استخدمت طواحين الهواء والتي انتشرت في القدس بعد ان جلبها المستوطنون .

---

[1] عبد المجيد زيد الشناق ، المرجع السابق ص122.
[2] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص 11
[3] فؤاد حمدي بسيسو ،المرجع السابق ص 667
[4] فؤاد حمدي بسيسو ،نفسه
[5]إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص 112 113.

كما كانت المطاحين مشتركة الملكية فمثلا اشترى محمد ياسين محمد علي أفندي الخالدي باشا كاتب محكمة القدس الشريف بائعة الحاج يوسف جميع الحصة الشائعة وقدرها ثلث ثمانية قواريط من أصل أربعة وعشرون قيراط في جميع الطاحونة الواقعة بحارة اليهود ، وفي جيع الخلو الشرعي المرصدة على الطاحونة المرقومة ونظير ذلك في جميع الدكان المخرجة من الطاحونة بثمن قدره أربعة وستون ليرة فرنسية .

ب_صناعة الزيت : ارتبطت بشجرة الزيتون المباركة عدة صناعات أهمها زيت الزيتون والصابون و المسابح ، إلا إن زيت الزيتون كانت بنسبة كبيرة [1]، فقد اشتهرت القدس في القرون السادس والسابع والتاسع عشر بصناعات الزيتون المتعددة [2] .

حيث انتشرت معاصير الزيتون في القدس والقرى المجاورة لها وكانت موزعة بين الأوقاف وكبار الموظفين وسكان القرى إذ بلغ عددها في المنطقة حوالي تسعة [3] ، فنجد في حيفا المعصرة الواقعة في منطقة الدير العائدة لراشد محمد علي بالإضافة إلى المعصرة الواقعة في باطن حيفا العائدة لأسعد صندوقة ابن موسى صندوقة وغيرهم ، [4]كما امتلكت العائلات المقدسة أربعة معاصر زيتون ، واحدة لعائلة الخالدي والأخرى لعائلة الدجاني والعلمي والنمري ، كما وجدت اثنتان في القرى استخدمت لعصر و استخراج الزيتون الذي استخدم في عدة مجالات منها صناعة الصابون .

وقد تنوعت آلات ولأدوات المستخدمة في هذه المعاصر فاستخدم في بعضها الأدوات القديمة مثل الحجر وخشبة اللولب واستخدم في بعضها الأخر الآلات الحديثة فمثلا أقام الألمان في حيفا معصرة استوردت من بريطانيا ، وأشارت السجلات الى المعصرة المشتملة على ماكنة افرنجية لعصر الزيت يمتلكها احمد بن عبد الله ابن إبراهيم جلبي ، وقد كانت

---

[1] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ،ص84.

فاطمة الطروانة،الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية والتدخل الأوروبي فيها في العصر الحديث والمعاصر [2]ص 18.

[3] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص84.

[4] زهير غنائم عبد الطيف غنائم ،المرجع السابق ص 411

المعاصر إما ملكا لشخص واحد وإما مشتركة الملكية بين عدد من الملاك على اساس حصص معينة لكل منهم [1].

ب _الصناعة المرتبطة بالسمسم : ترتبط بصناعة محمول السمسم عدة صناعات مثل السيرج الحلاوة والطحينة وكان السمسم ينقل من القرى المجاورة حيث يوزع على المعاصر الموجودة في المدينة ، ويسمى الشخص الذي يتكلف بالمعصرة بالمعصراني ، وتتكون المعصرة عادة من مخزن للسمسم ، ساحة لدقه وتحميصه ونصبه[2]، وقد بينت سجلات محاكم الشرعية وجود معاصر السمسم عند حصر تركات المتوفين منها المعصرة العائدة للمتوفي محمد ابراهيم المعصراني في محطة الواد سنة 1881م التي توجد بداخلها ستة وخمسون جرة سيرج قيمتها 4872قرش وستون صاع سمسم [3].

ج_صناعة مشتقات الحليب : وهي من بين الصناعات الغذائية التي اعتمدت على الإنتاج الحيواني كالبنة والزبدة واللبن والسمن وكانت تصنع في البيوت ، وكان سكان القرى يبيعون منتجاتهم من الألبان في القدس حيث تتوفر فيها الدكاكين المختصة ببيع مثل هذه المنتوجات ، وقد ذكرت السجلات الشرعية دكان حسين صيام التي اشتملت على الجبنة وغيرها من المنتجات الزراعية ودكان حسين عبد السلام القباني في باب العامود وتباع فيها مشتقات الألبان [4]، وقد أثبتت أيضا بعض الوثائق ان دكان علي بن صالح الغفيلي من قرية عمان احتوت على سبعة عشر رطل سمن ، كما أوردت صحيفة المقتبس الصادرة من بيت في العدد 1106 ثلاثة دكاكين لبيع السمن فوجودها يثبت ما ذكرته سجلات المحاكم للأسواق خاصة لبيع هذه المنتجات كسوق اللبن في الخليل وغزة [5].

[1] عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص86.
[2] زهير غنائم عبد اللطيف غنائم ،المرجع السابق ص 412.
[3] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص 117.
[4] نفسه ص118.
[5] سليم جمعة سليم السوارية ،المرجع السابق ،ص117.

كذلك اشتهرت القبائل اليدوية التي تقيم بسهل تربيخا شمالي اللواء بعمل الجبن ، بالإضافة إلى عكا وحيفا التي تميزت بصناعة الجبن العكاوي الذي كان يصدر إلى صيد وبيروت ، وكان الفلاحون يعملون السمن من حليب أبقارهم وأغنامهم [1].

د_صناعة تجفيف الفواكه : ومن أكثرها شيوعا القطين الذي يجفف من ثمار التين بعد تشريحها والذبالي دون تشريح ، ويظهر السجل الشرعي ان النساء في القرى كانوا يقومون بتجفيف التين وبيعه ، فقد ادعت لطيفة بنت عثمان بن عبد الله علي سالم بن احمد من أهالي قرية يبرود التابعة للقدس الشريف ، أن لها مبلغ وقدره خمسون بشلكا ثمن أربعة وأربعون رطل قطين بعتهم للمدعي عليه وهو مقتنع بدفع الثمن .

إضافة إلى تجفيف التين فقد كان يتم تجفيف العنب وتحويله إلى زبيب وكان يتم في جميع قرى القدس التي يزرع فيها العنب ، حيث كان العنب يغطس بماء فيه قليل من القلي والزيت ثم يفرش على مسطح لمدة ثمان أيام حتى يجف ، حيث أن كل أربعة أرطال من العنب ينتج منها رطل واحد من الزبيب [2].

هـ_ صناعة الطحينة والحلاوة : وكانت تضع في دكاكين خاصة في لقدس، منها دكان نور الدين عبد الرحمان الجماعي في محلة الواد ودكان إسماعيل الطزير في بابا العمود كما انتشرت مطاحن السكر لعصر عيدانه بقوة الماء في أريحا.

2_الصناعة الحرفية:

أ_صناعة المنسوجات :انتشرت الصناعات اليدوية في فلسطين وارتبطت بها بعض المهن، ومن ابرز الصناعات المنتشرة هي صناعة النسيج والحياكة والخياطة ،وقد ساعد على إزهارها توفر المواد الخام الأزمة من الصوف والشعير والوبر نظرا لوفرة الثروة الحيوانية في المنطقة[3]،حيث تعد مدينة القدس من أقدم مدن فلسطين في صناعة المنسوجات القطنية

[1] زهير غنائم عبد الطيف غنائم ، المرجع السابق ص416.
[2] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص119 120.
[3] عبد المجيد زيد الشناق ، المرجع السابق ص120.

والصوفية ويساعد على انتشارها توفر مواد الخام الأزمة لها كالقطن والكتان والصوف للعمل في الحياكة والخياطة والغزل وغيرها وفي القدس سوق رئيسي يعي سوق القطانين بالإضافة إلى سوق الحلاجين والنداقون وتجار القطن[1] وقد عمل في هذه الدكاكين أهل الذمة وغيرهم من عامة الناس وكان بعضها مستغلا من قبل الأوقاف وفيما يلي بعض هذه الدكاكين :

_دكان حياكة ملك إبراهيم الدسوقي .

_دكان حياكة الملك الراهب اويركوس.

_دكان حياكة وقف صادق النمري.

دكان حياكة في خان الزيت وقف صخرة.[2]

كما تصنع البسط والمفارش من الصوف التي وصفها القسطالي عام 1874م انه يوجد في مدينة الخليل نحو خمسين نولا لنسيج العبي وإشغالهم جيدة الصنعة كالدمشقيين وربما أحسن منهم ،وقد اشتريت عندما شاهدت تلك الأنوال لأني لم أشاهد نولا في كل البلاد سوى نولين في مدينة القدس لنسج العبي أيضا [3].

وبسبب تركز الصناعات النسيجية في القدس واشتهارها به منذ القدم أصبحت ملابس السكان هناك مظهرا من مظاهر الاجتماعية ، أن نوع الملابس واسلوب حياكتها والمادة المصنوعة منها معيار أساسي من معايير التميز بين الأغنياء والفقراء ، فقد ذكر أوليا جلبي سنة 1670م أن أغنياء القدس يلبسون السمور والقتياز المصنوع من الجوخ الممتاز والثياب المنسوجة من الصوف المعروف بالجلالي ، وفقرائهم يلبسون العباءة من النوع المعروف بال ، والقنيار المصنوع من الجوخ العادي والثياب المصنوعة من الصوف الأبيض [4].

[1] أحمد حسين الجبوري ، المرجع السابق ص154.
[2] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص90.
[3] إياد محمد فهد الشلالدة ،المرجع السابق ص120.
[4] نفسه ص121.

سمي الذين قاموا بهذه الصناعة بالخياطين، حيث كانوا يخيطون الملابس التي يحتاجها السكان وقد بلغ عدد العاملين في الخياطة سنمة 1876م حوالي 62 خياطا وكان معظمهم من اليهود والمسيحين اذ بلغ عدد اليهود 34 شخصا وعدد المسيحين 28خياطا ، كما ارتبطت بالصناعات النسيجية صناعة الصباغة التي تقوم على صباغة المنسوجات والملابس والبسط والمفارش وألوان لمختلفة، وذكرت السجلات الشرعية المصابغ من خلال معاملات البيع والشراء فقد اشترى احمد بن حسين بك من بائعة السيد صالح بن شيخ احمد السليمي جميع الخلو الشرعي المرصد على جميع السكان القائمة بالقدس الشريف الواقعة بسوق الحصر المعدة للصباغة.[1]

وقد بلغ عدد العاملين في مهنة الصباغة في القدس عام 1876م حوالي 28شخص أكثرهم من المسلمين منهم محمد الريس وصالح بن شيخ احمد السليمي وحريس الصباغ الكاثوليكي وإبراهيم ألاتيني [2]، وقد انتشرت في القدس ثمانية مصابغ تقوم بصبغ المنتوجات بالونين الأزرق والأخضر ، وهي جارية ضمن أوقاف مسجد قبة الصخرة المشرفة ومصبغة موسى خليل بحارة اليهود مصبغة جارية في وقف المدرسة الصلاحية بسوق الخضر، مصبغة خليل الصباغ في خط داود، مصبغة مصطفى الطبراق بخط السوق حيث كان يعمل فيها تسعة أشخاص مما يبن أن هذه المصابغ كانت توفر عملا لأعداد كبيرة من الناس من اهل القدس.

ب_ الصناعات الجلدية:

اشتغل أهالي القدس ثروتهم الحيوانية لإقامة بعض الصناعات مثل صناعة أكياس الخيش من شعر وصناعة الأحذية [3] ، ومن خلال السجلات يتضح ان هناك بعض الأدوات

[1] نفسه ص122.
[2] أحمد حسين عبد الجبوري ،المرجع السابق ص156.
[3] نفسه ص152.

المستخدمة في هذه الصناعة مثل مادة القطران وقشر الرمان والحطب والأدوات النحاسية من القدور والسدور [1]، و قد ارتبطت بصناعة الجلود عدة صناعات وهي :

1_صناعة الخيش :انتشرت هذه الصناعة في القدس وقد شكل شعر الماعز المادة الخام لها، واستخدمت في صنعه آلة تدعى الشعارة ، إذ امتلكها أصحاب الوظائف المدنية والعسكرية كما أشارت إليه سجلات محكمة القدس الشرعية ان الشيخ حسن الحسيني مفتي القدس اشترى شعارة معدة لنسيج الخيش جارية في وقف دورغوث باشا، واشترى محمد بن عبد الغني من إبراهيم العسلي شعارة معدة لنسيج الخيش في باب حطة والشعارون يصنعون بيوت الشعر التي يستخدمها البدو بيوتا لهم ، الخرجة جمع خرج ، الأكياس، الجال ،المعالي برانص الصابون ، المناخل وقد استخدمت أكياس الخيش في نقل القمح والشعير إلى قافلة الحج الشامي، وربما استخدمت في نقل الصابون المصدر إلى مصر وأوربا، وهذه الأدوات يحتاج إليها السكان بكثرة في تلك المناطق لاشتغالهم بالزراعة وتربية الحيوانات ، مستخدمين أدوات الشعارة التي تتكون من دواليب خشب، بروة خشب ،كابسان خشب ،ومشط خشب .

2_دباغة الجلود: وجدت في القدس ثلاثة مدابغ ، الأولى تقع قرب كنيسة القيامة في حارة النصارى إذ وفرت عمل لأربعين عاملا ، والثانية في داخل الزردخانة[2]، أما الثالثة فتقع بباب حطة ، ويملكها إسماعيل الدباغ الشامي ، والزمت طائفة الدباغين أعضائها بممارسة حرفتهم في الأماكن المخصصة لهم ، فقد منعت احد الدباغين في سنة 1676م من ممارسة الحرفة إلا في المكان المخصص لها ، كما أنتجت هذه المدابغ القرب التي استخدمت في نقل المياه من الينابيع والآبار ، وصدرت كميات منها في مصر وبلاد الشام ، كما أنتجت الجلود المخصصة لصناعة الأحذية والسروج والأحزمة فضلا عن الحقائب [3]، ويذكر المؤرخ زياد عبد العزيز المدني بأنه كان في القدس يبيع المصابغ خلال الفترة المدروسة ، تقوم بصبغ الجلود بالونين الأزرق والأخضر وهي :

---

[1] إياد محمد فهد الشلالدة ، المرجع السابق ص 120.

[2] أحمد حسين عبد الجبوري ،المرجع السابق ص 153.

[3] نفسه ص156.

مصبغة رجب خليل جاويش بمحلة اليهود.

مصبغة موسى خليل بمحلة اليهود.

مصبغة جارية في وقف المدرسة الصلاحية بسوق الخضر.

مصبغة عبد الله زغلول الصباغ، وقد كان يعمل في هذه المصبغة تسعة أشخاص مما يشير إلى أن هذه المصابغ كانتتوفر عملا لأعداد كبيرة من الناس.

3_صناعة الأحذية: انتشرت صناعة الأحذية في القدس وكان يطلق عليها الصرامي، وسمي صانعوها بالإسكافية والبوابجية ،ومن هؤلاء جمال بن بدر البوابيجي وعودة بن قطينة البوابجي ، محمد الأحمر الاسكافي الخليل ، وعيسى النصراني الاسكافي ، وقد استخدمت في هذه الصناعة فضلا عن الجلود ،السكين، والقوالب الحديدية، المسامير، المخارز، المطرقة، الخيوط ،ووعاء مملوء بالماء [1].

ج_صناعة الحصر والسلال :توجد صناعة الحصر في المناطق التي يكثر فيها نمو المواد الخام الأزمة لهذه الصناعة كالمستنقعات الواقعة حول مصب النهر الزرقاء التي تنمو فيه آجام القصب والاسل وفي المستنقعات الواقعة شمالي بحيرة الحولة وبذلك اشتهروا بصناعة الحصر من نبات البردي الذي ينمو بكثرة حول البحيرة وخصوصا على الضفة الشمالية ، كما كانت الحصر تصنع في الأغوار من أعشاب الحلفاء ومن نبات الأصل والسمار التي تنمو بكثرة في المستنقعات في محيط عتليت والحولة ، ولم تقتصر صناعة الحصر على المناطق المذكورة فقط بل انتشرت أيضا في مناطق أخرى كالطنطورة والطيرة والناصرة ، ويعرف من يعمل في هذه الصناعة بالحصري ، اذ اشارت السجلات إلى مريم بنت الخليل ابن الشيخ ابراهيم التي تعمل عند مصطفى بن حسين الحصري في حياكة الحصر في بيته القاطن في قرية القنطورة .

[1] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ،ص 91.

ان صناعة الحصر في الحولة تمر بعدة مراحل : اولا يقوم الرجال بإحضار عيدان قصب البردي من المستنقعات حول البحيرة ثم تقوم النساء بتجفيفها وإعادة ترطيبها من جديد وشقها الى نصفين ، ثم يجدلن القصب المقطوع بحركة بين ايديهم حتى يصبح ملائما للاستخدام ، وتنسج الحصر بواسطة نول مكون من خشبتين متعامدتين أو أربعة خشابات ، وتكون الخشبتان العلوية والسفلية مثقوبة ثقوب متوازية ومتقابلة ، ثم تمد خيوط من الحيال الرفيعة من الأعلى إلى الأسفل وتدخل في الثقوب وتشد بصورة جيدة ، فيدخل الصناع عيدان القصب بين تلك الخيوط وإذا انتهوا من ذلك قصو الخيوط وربطوها ربطا محكما .

أما السلال فتصنع من أغصان بعض الأشجار كالزيتون والنخيل والعنب ومن بعض النباتات الحقلية كالقمح وتستعمل لنقل الخضر والفواكه إلى المدن.[1]

د_صناعة الفخار : وهو من الصناعات التي اشتهرت بها بعض المدن الفلسطينية وقد سمي المصنع الذي ينتجها بالفاخورة وسمي صانع الفخار بالفاخوري ،واعتمدت على مادة التراب المجلوب من القسطل وبيروت ، إذ يعتبر الفخار المصنوع من التراب البيروتي من أفضل أنواع الفخار، حتى أن بعض الفاخورين كان يستدين هذا التراب ، فقد ادعى محمد الكجك علي الذمي اليأس الطيش أن له في ذمته أربعمائة وستين رطل تراب بيروتي ، وكانت هذه الصناعة تتوقف خلال فصل الشتاء مما يوحي بان أهل القدس كانوا يجففون الفخار خلال فصل الصيف في الشمس ، وقد استخدم الفخار في صناعة الأنابيب والجرار والخوابي ويتضح من تركات المتوفين أن هذه المنتجات كانت أكثر رواجا في القرى وخاصة ا ن السكان استخدم والى جانبها الأواني النحاسية فصنعوا الجرار الفخارية لحفظ الماء وزيت الزيتون والسيرج والحبوب، كما صنعوا الأباريق و الصحون والزبادي بأحجام متفاوتة ، وقد عرفت أماكن صنع الفخار باسم الفاخورة مثل فاخورة محمد حسين العسلي وفخورة حسين سمور ، وكانت الفاخورة تشمل على دواليب خشبية وساحة مكشوفة لتجفيف الفخار ، وعرف

[1] زهير غنائم عبد اللطيف غنائم ،المرجع السابق ص420.

أصحاب الفخار بالفاخورية وقد انتشرت معامل الفخار في محلات القدس منها محلة السعدية ومحلة باب الحطة[1].

هـ_صناعة الشمع:أطلق على المصنع الذي يقوم بهذه الصناعة (الشماعة) واعتمدت هذه الصناعة على الشمع المستخرج من خلايا النحل ، وقد وجد في القدس شماعتان كان يدير العمل فيها مسيحيان ، وقد استخدمت الشموع المنتجة فيهما لإضاءة الكنائس والمساجد ،كما كان الشمع يرسل إلى قافلة الحج الشامي [2].

و_صناعة الصابون :لقد ازدهرت صناعة الصابون في مدينة القدس الشريف ازدهارا كبيرا وتعتبر من الصناعات الرئيسية بسبب إنتاج المنطقة الوفير من زيت الزيتون، وقد كانت من عوامل ازدهار التجارة فيها، وتعتمد على زيت الزيتون المنتج محليا ، وتوافر المواد الأخرى التي تدخل في هذه الصناعة مثل مادة القلي المستوردة من البلقان شرق نهر الأردن والملح من عين الجدي والصودا من بحر الميت[3]، إلا انه هناك من يقول ان اليهود هم من ادخلوا هذه الصناعة وكان معظم إنتاجها للتصدير ، وقد تركزت هذه الصناعة في مدينة الخليل [4]، وكذلك مدينة نابلس واللد وغزة والرملة الخ...[5]، وقد بلغ عدد المصابن فيها حسب إحصائية سلانامة ولاية سورية عام 1871م عشرون مصبنة ، بينما تذكر بعض المصادر الاخرى انه وجد في القدس أوسط السبعينات حوالي عشرة مصابن كل منها ينتج صابونا بقيمة خمسمائة ألف درهم في السنة ، في حين أثبتت سجلات محكمة القدس أن عدد المصابن في مدينة القدس مابين سنتي 1864م 1887مبلغ خمسة عشرة مصبنة تركزت في محلة باب العمود ومحلة النصاري وخان الزيت ، وقد اشتملت كل واحدة من هذه المصابن على عدد من قدور النحاس التي تستخدم لطبخ الزيت وآبار يتم تخزين الزيت فيها ومواقد

[1] إياد محمد فهد الشلالدة ، المرجع السابق ص123.
[2] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص92.
[3] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص140.
[4] فؤاد حمدي بسيسو ،المرجع السابق ص 701.
[5] إبراهيم أسود ،وصف فلسطين ايام العثمانيين 1889.1916م ،ج6، ط1،دار كنعان للدراسات والنشر ، الإمارات العربية المتحدة ص51.

النار وأحواض للماء وأخرى لتخزين مادة القلي وساحة مكشوفة معدة لنشر الصابون وتجفيفه، وقد تكون هذه المصابن مشتركة الملكية أو فردية فان كانت مشتركة الفردية تكون موزعة على عدد من الأفراد بحصص مختلفة ، فقد كان شاكر خليل متوليا على جميع الحصة الشائعة الجارية في وقف جده وقدرها الثلث ثمانية قواريط من أربعة وعشرين قيراط من المصبنة الواقعة بالقدس الشريف بمحلة باب العمود المشتملة على خمسة عشر بئر للزيت وصهريج ماء معد لطبخ الصابون، وقد تكون المصبنة جميعها ملكا لشخص واحد ، فقد اشترى الخواجة عودا بن غرام بن حنا عزام من بائعه احمد افندي جميع المصبنة القائمة في القدس الشريف الواقعة بمحلة باب العمود بثمن قدره واحد وثمانون ليرة فرنسية ذهب [1].

ر_**صناعة مواد البناء** :بني سكان القدس منازلهم من الحجارة وهو مافعله سكان القرى المجاورة ، وقد استخرجوها من المحاجر المنتشرة في المواقع المجاورة ، ومنها محجرة في قرية بيتونية ، يملكها نصراني ، كما استخرجوها من المنطقة الشرقية ، وكانت للحجارة أسماء مختلفة منها حجر المور وهو حجر كلسي يستخدم في الأفران حجر الكاكرلي وهو حجر صلب ابيض اللون ، والحجر الناري وهو من النوع الصلب ويستخدم في الأفران والحجر الأحمر يستخدم في بناء المنازل ،وكان معظم البنائين والحجارين من أهل الذمة وكان يشار إليهم باسم المعلم ، وقد برع النصارى في مهنة البناء فاستعان بهم المسلمون لبناء ديارهم وترميمها ، فقد أوكل السيد محمد بن الحاج داود المعلم الأرميني في إعادة ترميم جميع الدكان القائم بالقدس لتعميره ، وكلفت عملية بناء الأبواب والتعمير والبليط ورفع حائط الدار للقسيس جرجيس وأخيه إبراهيم الرومي [2].

واستخدمت في هذه الصناعة مجموعة من الأدوات كالمطرقة الحديدية ، الحديد ،خيط البناء ، القدوم والسطل ، وفضلا عن الحجارة فقد استخدمت الشيد (الحصى الأبيض) في البناء لطلاء الدور والدكاكين المساجد المعاصر وغيرها ، والذي يستخرج من قرية برقا شمال

[1] إياد فهد محمد الشلالدة ،المرجع السابق ص126.
[2] نفسه ص122.

مدينة القدس ، لقد تنوعت خيرات هذه المدينة المقدسة ،وتعددت منتوجاتها فقد أشارت إحدى الوثائق إلى هذا التنوع من خلال ما يقوم أهالي القدس بإعداده.[1]

3_الصناعة المعدنية والنحاسية والحديدية:

انتشرت هذه الصناعات في القدس وساهمت صناعة الحدادة في إنتاج الأدوات الزراعية كالمناجل والمحاريث والفؤوس والقطاعات والمطارق والشبابيك في المدارس والجوامع والكنائس وأبوابها في القدس وبيت لحم والبراغي والمسامير والأسلاك والأقفال والأدوات الحديدية لاستخدام المنزلي كالأواني والقدور والسكاكين والكراسي ، وقد أوضحت ذلك سجلات المحكمة الشرعية وفي إحداها أن تركة السيد يحي في محلة الواد احتوت على أدوات حديدية ونحاسية تستخدم كالمفاتيح والمسامير والصناديق وتقوم هذه الصناعة في أماكن خاصة تسمى دكاكين الحدادة في القدس مثل دكان اليأس عيسى الزرق الرومي ودكان بدر الدين العكليك[2].

وقد صنعت أيضا في فلسطين أواني منزلية مختلفة من النحاس المستورد من صيدا مثل الصحون والزبادي والقدور والطناجير وكانت الأواني النحاسية تحتاج باستمرار للتبييض لان تغير لون النحاس من الأصفر إلى الأخضر بفعل التأكسد الذي يصيب مستخدميها بالتسمم ، فقد اشتملت تركة عبد العزيز عوشة القصاب على أدوات منزلية كالصحون والأطباق بلغت قيمتها 35.1132 قرش .

وقد عمل في مهنة الحدادة المسيحيون واليهود من السكان ووفقا لمذكره شولش بلغ عدد الحدادين في فلسطين 35 حداد منهم 22 مسيحي و 7 من اليهود و7 من بيت لحم ومن الذين عملو في هذه المهنة من المسيحين في القدس اليأس عيسى وإبراهيم حداد الرومي وبسكوال حنا فرنسيس الاتتيني واسحاق الكرابيد الارمني [3] .

---

[1] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص161.
[2] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص161.
[3] إياد محمد الشلالد=ة ،المرجع السابق ص 128.

4_الطوائف الحرفية:

أدى تنوع النشاطات الاقتصادية التي تشكل طوائف والتي انطوى تحت لوائها أصحاب الحرف الأخرى ، وكانت كل طائفة تتكون من شيخ يختاره افراد الطائفة لرئاستها،ويسجلون موافقتهم عليه في المحكمة الشرعية على هذا الاختيار ، ويصنف المعاملون في الطائفة إلى ثلاث فئات هي :

الصانع : وهو الذي يتقن الحرفة إلى حد ما ولم يصل الى مهارة المعلم .

المعلم: وهو الذي يتقن الحرفة اتقانا تاما، ويتمتع بممارسة الحرفة ومن بين هذه الطوائف نجد:

طائفة السمانين : وهي الطائفة المختصة بصناعة السمن .

طائفة الصياغ :وتختص هذه الطائفة بصباغة الذهب والفضة.

طائفة الخبازين والطحانين : تقوم بطحن القمح ، بينما يقوم الخبازون بانتاج انواع مختلفة من الخبز.

طائفة اللحامين : وهي المسؤولة عن تامين اللحم .

طائفة المعمارية :وهي المختصة بأعمال البناء كدق الحجر .

وفي نهاية هذا المطلب يمكننا القول ان الصناعة في فلسطين كانت بدائية في البداية لتشهد تطور في مرحلة قبل الحرب اذ استوردت بعض الآلات من أوروبا ، الأمر الذي مكنها من لجوء إلى الصناعات الاستهلاكية إذ دخلت عليها الكهرباء كما دخلت المشاغل الحديثة ومع هذا فإن الصناعة ظلت تدور في نطاق سوق ضيقة محدودة ، بإضافة الى المزاحمة الشديدة في السوق الداخلية ،و الارتباط الصناعي الزراعي حيث أنه ظل القسم الأكبر من الصناعة مرتبطا بالتقدم في زراعة الحمضيات وأعمال البناء ازدهرت التجارة في فلسطين بنوعيها التجارة الداخلية والخارجية خلال حقبة الدراسة ، وشهدت تطورا واسعا من

حيث الحجم والانتشار ، وأخذت مناحي عديدة منها فلسطين بحكم وقوعها على البحر المتوسط ، وقد شكلت المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والذرة والعدس والقطن وزيت الزيتون ، الصادرات الرئيسية من اللواء ، وكان معظم هذه المحاصيل تصدر إلى الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا والنمسا والمدن الإيطالية كجنوى والبندقية [1].

[1] اياد محمد ،المرجع السابق ص

المطلب الثالث :التجارة.

1_الصادرات والواردات :

أ_الصادرات:

1_القطن : كان القطن من أهم محاصيل التصدير الزراعية في اللواء ، وقد استوردت البندقية القطن منذ أوائل القرن السابع عشر ، فكان تجارها يشترونه ويجمعونه في بعض المنازل والأفنية في عكا لشحنه إلى البندقية ، وقد زاد اهتمام الفرنسيين باستراده في اللواء في القرن الثامن عشر وبدأ تجار الفرنسيين في منافسة تجار البندقية ، فأشار حيدر الشهابي سنة 1622م الى وصول مركبين تجاريين فرنسيين إلى عكا لشحن القطن ، وكانت فرنسا تستورد القطن الخام والمغزول ، فكانت خيوط القطن المغزولة في بلاد الشام تلقى إعجاب الفلسطينيين ، وكانت السفن الأوروبية وخصوصا الفرنسية تأتي إلى عكا فتنقل القطن المخزن فيها ثم تكمل حمولتها من صيدا وغيرها من المدن الساحلية السورية ، وهذا يفسر ربط القناصل الفرنسيين تجارة عكا بتجارة صيدا في تقاريرهم ، ولكن مع مرور الوقت تدهورت تجارة القطن في أوائل السبعينات من القرن الثامن عشر بعد أن تأثرت زراعة القطن بالحروب [1].

وقد استمر التدهور في تجارة القطن في النصف الأول من القرن التاسع عشر لأن الدول الأوروبية وخصوصا انجلترا وفرنسا بدأت تستورد القطن من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن الثروات التي شاهدتها فلسطين خلال الحكم العثماني المصري لبلاد الشام في الفترة الممتدة من 1831م 1840م أعاقت زراعة القطن فانخفضت الكميات المتوفرة للتصدير ، وعلى الرغم من أن محمد علي شجع زراعة القطن في اللواء فإنها لم تنجح إلا في منطقة طبرية لشدة حرارتها ، لكن الطلب الأوروبي على القطن المحلي أخذ يزداد بالتدرج في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر مع اندلاع الحرب الأهلية في الولايات الأمريكية التي وقعت

[1] زهير غنائم ،المرجع السابق ص 445.448

في الفترة 1861م 1865م فانقطع القطن الأمريكي عن أوروبا وازداد الطلب على القطن المحلي فانتعشت زراعته في اللواء ، إلا أن هذا انتعاش كان لفترة مؤقتة ولسنوات محدودة .

ثم أخذت هذه الكمية ترتفع بالتدرج فكانت كمية القطن التي صدرت من عكا سنة 1862م نحو 6508 بالات ثم ارتفعت سنة 1863م الى 1.134.186 بالة صدر منها 855.048 بالة إلى فرنسا و الباقي إلى المناطق الأخرى ضمن الدولة العثمانية كبيروت وصيدا [1] .

2_الحبوب : كانت الدولة العثمانية تمنع تصدير الحبوب وخصوصا القمح إلى الدول الأخرى لأهميته كغذاء أساسي للسكان والجنود في السلم والحرب ، لكنها سمحت أحيانا بتصدير الحبوب في بعض الظروف الخاصة ، كتعرض الدول الأوروبية للمجامعة ، ولانخفاض إنتاجها من الحبوب ، بعد أخذ ترخيص بذلك من السلطات العثمانية ، وتبين تقارير القناصل الفرنسيين في صيدا أو عكا أن الحبوب تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في جدول الواردات الفرنسية في ميناء كل من عكا و صيدا بعد القطن ، لكن من الواضح أن حاجة الدول الأوروبية إلى الحبوب أخذت تزداد بالتدرج في القرن التاسع عشر ويرتبط ذلك بالثروة الصناعية في أوروبا وازدياد أعداد السكان فيها وحاجتهم إلى المزيد من المواد الغذائية وخصوصا القمح ، وهكذا ازدادت صادرات اللواء من الحبوب المتنوعة ، كالقمح والشعير والذرة والسمسم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

3_زيت الزيتون : كان زيت الزيتون من مواد التصدير الأساسية منذ بداية العصر العثماني وكانت الدولة العثمانية تمنع تصدير زيت الزيتون إلى الخارج لكنها سمحت بتصديره أحيانا ، فكان الزيت يصدر إلى المدن الإيطالية وانجلترا و فرنسا التي كانت تفضله عن زيتها المحلي .

[1] نفسه 450.451.

4_الصوف : يتضح من تقارير القناصل الأوروبيين أن الصوف كان إحدى سلع التصدير إلى الدول الأوروبية وخصوصا فرنسا وانجلترا وايطاليا ، فقد أشارت تقارير الفرنسيين في صيدا إلى أن الصوف كان يصدر إلى مرسيليا عبر ميناء كل من عكا وصيدا في القرن الثامن عشر ميلادي و في سنة 1875م أشارت صحيفة البشير إلى تصدير الصوف من عكا إلى مرسيليا وكان الصوف المستورد يلقي منافسة من الصوف المستورد إلى مرسيليا من جورجيا .[1]

وقد صدرت القدس فائض إنتاجها من الصابون إلى إيطاليا ومصر ، فقد ادعى ميخائيل على حاييم اليهودي أنه اشترك معه في طبخة الصابون وسافر بها إلى إيطاليا وباعها للتجار الطاليان . وصدرت القدس أيضا التحف والمسابح والصناديق إلى حلب ، فقد ادعى خليل بن زبلح الإفرنجي على يوسف التلحمي الحاضر معه في المجلس الشرعي ، أنه تشارك معه على مبلغ 5600 قرش واشترى بهما مسابح و صناديق مصدفة وتوجه بها إلى حلب وباعها .[2]

ب_الواردات :

كانت الأجواخ أهم السلع المصدرة من أوروبا منذ بداية العهد العثماني فكانت البندقية وانجلترا وهولندا وفرنسا تصدر هذه الأجواخ إلى الولايات العثمانية في بلاد الشام كما نقل تجار البندقية إلى بلاد الشام المصنوعات الزجاجية المذهبة والمرايا ونقل الإنجليز والهولنديون المعادن الخام والمصنعة كالقصدير والحديد والنحاس والرصاص والورق ، وكان الرصاص يصدر من مرسيليا والبندقية كما كان يصدر إلى اللواء المواد القاطعة كالسكاكين والمقصات والإبر والدبابيس من فرنسا وانجلترا والخشب والسكر والتين من البرازيل ، وقد استمرت الواردات في القدس في القرن التاسع عشر فاستوردوا السكر من مصر وفرنسا ،

[1] نفسه ص459.
[2] عبد العزيز المدني المرجع السابق ص.100

والأرز من انجلترا إذ أشارت السجلات إلى ثلاثة شوالات أرز انجليزي ، كما استورد الحديد و آلات وأدوات السكة من انجلترا أيضا عبر ميناء حيفا [1].

وكانت لتجار القدس علاقات تجارية بالولايات العثمانية وغيرها فقد استوردوا الأقمشة والمواشي من بغداد ودمشق وحلب وتم استراد النيلة والأقمشة والأرز واللوبيا من مصر ، [2]لقد تأثر حجم الصادرات والواردات من اللواء بعوامل كثيرة منها كمية الإنتاج الزراعي في اللواء الذي يرتبط بالظروف المناخية وبالتالي فإن حجم الإنتاج كانت متفاوت بين سنة وأخرى تبعا لاختلاف كميات الأمطار أما الواردات فقد أخذت تزداد باستمرار منذ اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لازدياد عدد السكان وازدياد ثراء البعض منهم ، إضافة إلى ارتفاع مستوى معيشتهم وانخفاض نسبة الرسوم الجمركية على الواردات ، ويوضح تقرير القنصل الفرنسي في حيفا حجم الصادرات والواردات من المدينة واليها سنة 1905م 1906م من أفضل السنتين في تجارة حيفا فبلغ حجم التجارة فيها 6.858 فرنكا منها 3.932.509 فرنكات للواردات و 2925.527 للصادرات بينما كانت في السنة الماضية 5.966.586 فرنكا فتكون الزيادة في هذه السنة 1.591.450 فرنكا وتعرف ، وتعرف هذه الزيادة إلى أسباب متعددة منها تحسن الموسم الزراعي و كثرة الطلبات على المحاصيل ونشاط المواصلات بعد إنشاء سكة الحديد وزيادة السكان وزيادة السجلات التجارية التي تتعامل مع الخارج وقدم القنصل جدولا بين فيه حجم حركة التجار عبر حيفا مع عدد من الدول الأوروبية والدولة العثمانية نفسها مقدرة بالفرنكات الفرنسية .[3]

ب_التجارة الداخلية : ويقصد بها عمليات التبادل التجاري داخل منطقة الدراسة بين مناطق مختلفة من المناطق الساحلية والجبلية والغورية و الصحراوية وكانت تتجه من محاصيل زراعية كالحنطة والشعير والعدس والحمص والكرسنة والخضروات والفواكه وكذلك

[1] زهير غنائم ،المرجع السابق ،ص464.
[2] عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص 100.
[3] زهير غنائم المرجع السابق ص464.

المنتجات الحيوانية من الألبان والجبن والصوف والجلود إضافة إلى بعض الصناعات اليدوية فتنقل هذه البضائع من مكان إنتاجها بوسائل النقل المختلفة إلى مناطق تسويقها [1].

وقد شكلت مدينة القدس مركز النشاط التجاري في فلسطين نظرا لكونها المركز الإداري الرئيسي حيث كان سكان القرى المجاورة ينقلون إليها التبادل التجاري من بيع وشراء للبضائع المختلفة حيث تتوافر الدكاكين والأسواق والمراكز التجارية ومراكز التصنيع والكثافة السكانية القادرة على استعابها وشراء ما تحتاجه من السلع مما أدى إلى ظهور دكاكين مختصة بسلعة معينة وقد أّشارت سالنامة ولاية سورية سنة 1871م إلى وجود 910 دكان في القدس وتبين من خلال سجلات القدس حجم الدكاكين المنتشرة وأنواع السلع الموجودة فيها من مواد غذائية مثل السمن واللبن والجبن واللحوم والعسل والقمح ، كما تخصصت دكاكين أخرى لبيع الملابس مثل دكان يعقوب عيد الحي سليمان الدويك التي تخصصت لبيع الأقمشة والتي اشتملت على عباية شامي وعباية جداعي وقد بلغت قيمة الأقمشة 39131 قرش وقد أنشأت في القدس الأسواق المختصة بسلع معينة كسوق البازار وسوق العطارين المختص ببيع أدوات العطارة وسوق خان الزيت المختص ببيع الزيت والصابون وسوق اللحامين والنحاسين تباع فيه أدوات النحاسة وسوق الخياطين وسوق الخوجات المختص بالخياطة وسوق الصناعة وفيه محلات الذهب وسوق الصرماتية المختص لصناعة الأحذية وبيعها وسوق الباشورة وسوق باب الحطة وباب السلة وباب العمود وتتألف السوق من الحوانيت المعقودة التي يفصل بعضها عن بعض ممر عريض وأسواق حيفا السوق السلطاني وسوق اليهود وسوق الدلالة إذ ذكرت أحد السجلات أن عمر بن الحاج درويش من سكان قيسارية اشترى فرنسا من سوق الدلالة في حيفا بمبلغ ثلاثة عشر ليرة فرنسية وكان الشراء في الدين من الأمور السائدة والمتعارف عليها من قبل أصحاب الدكاكين في هذه الأسواق ،فتذكر إحدى

[1] سليم جمعة ،المرجع السابق ص151.

الحجج أن ميرزا حسين بن عبد الرحيم العجمي من حيفا ادعى أن محمد بن محمود الصدفي أخذ بضاعة من دكانه بقيمة 688قرشا ولم يدفع المبلغ [1].

وتنشط التجارة الداخلية في أوقات الصلاة خاصة يوم الجمعة قبل الصلاة وبعدها في مواسم الحج ، فقد عمل تجار القدس من المسلمين ونصارى على عرض منتجاتهم قبل أوقات صلاة الجمعة أمام مسجد الأقصى لجذب المشتريين فأشار هذا العمل على استنكار المسؤولين ووالي الشام الذي سارع إلى إصدار فرلمان يمنع فيه التجار من عرض بضاعتهم أمام مسجد الأقصى [2].

وكانت عملية التبادل التجاري تتم بأساليب مختلفة على النحو التالي :

1_البيع المباشر بالنقد :وكان هذا الأسلوب من أكثر الأساليب انتشارا في فلسطين وكان يتم تقييم السلعة المتبادلة بقيمتها النقدية سواء بالعملة العثمانية كالقرش والليرة العثمانية والريال المجيدي والبشلك والجهادي ولوزري وغيرها .

2_المقايضة : وتتم بتبادل العقارات أو المواشي أو الجيوب وسائر السلع بين البائع والمشتري ويخلو هذا النوع من التعامل من استخدام النقد ومن الأمثلة على ذلك قابض عيسى الخزين اللاتيني .

3_البيع بالرهن :ويتم عن طريق رهن الأراضي أو الدور أو غير ذلك من الممتلكات لحين دفع ثمن البضاعة التي تم شرائها منه .

4**_بيع الوفاء** : وكان هذا النوع من البيع شائعا في القدس حيث كان يتم الاتفاق بين كل من البايع والمشتري وبموجب ذلك يتخلى المالك عن ما يملكه لشخص آخر على ثمن معلوم وبسند رسمي .

[1] نفسه ،ص 478.
[2] أحمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص194.

5._البيع بالكمبيلات والسندات : وهي حالات من البيع المؤجل السداد لتاريخ معلوم ويتم تحرير الكمبيلات المدين لصاحب الدين وتكون مستحقة الدفع بالتواريخ المدونة عليها وتعد هذه الكمبيلات بمثابة ضمان تسديد المبالغ المحررة فيها حتى تكون وسيلة يحفظ بها الدائن حقه ويبررها في المحكمة الشرعية في حال تنكر المدين للدين أو تخلفه عن سداده [1].

وقد تنوعت أنواع الأسواق على النحو التالي :

أ_الأسواق التجارية المؤقتة : وتقام هذه الأسواق في المناطق بالقرب من المدن والقرى وتجمعات السكان فيجلب التجار والفلاحون والبدو بضائعهم ويتبادلونها ففي سنة 1892م أصدر والي بيروت أمرا بإقامة سوق للبيع والشراء بالقرب من جسر يعقوب قي يوم الإثنين من كل أسبوع ،لأن إقامة السوق تسهل على الأهالي في القرى المجاورة شراء مايحتاجون إليه كسوق الجمعة وسوق الإثنين.

ب_التجارة المتجولة : يشتري بعض السكان البضائع والسلع المتنوعة وخصوصا الأقمشة ويتجولون بين المدن والقرى لبيعها أو مبادلتها بسلع أخرى.

ج_تجارة الدور :تفاوتت أسعار الدور بحسب بنائها وعدد الغرف فيها وموقعها في المدينة [2].

ج _التجارة الخارجية:

ازدهرت التجارة الخارجية في المنطقة خلال حقبة الدراسة وشهدت تطورا واسعا من حيث الحجم والانتشار وأخذت مناحي عديدة ، وقد كان للقدس نشاطا فعالا مع الولايات العثمانية والدول الأوروبية فقد كانت مدينة القدس تصدر السلع الفائضة عن حاجاتها فصدرت الصابون إلى مصر عبر ميناء غزة والذي تجاوز 96 ألف رطل من الصابون ،ومن تجار القدس الذين عملوا في تجارة تصدير الصابون إلى مصر كل من محمد الدجاني وموسى

[1] نفسه ،ص 151.153.
[2] زهير غنائم ،المرجع السيابق ص478.479.

العسلي وكذلك إلى ايطاليا فقد أدعى ميخائيل كتانة على حاييم اليهودي أنه اشترك معه في صفقة بيع الصابون وسافر بها إلى إيطاليا وباعها إلى التجار الإيطاليين كما صدر الصابون القدسي إلى اليونان [1]

وقد كان هناك تصدير للحبوب إلى مصر ورودس عن طريق ميناء يافا ، صدرت القدس ما يتراوح بين 1500و 1800 بالة من القطن الخام والمغزول إلى مصر وفرنسا ، والأقمشة القطنية والحريرية صنع مغربي ، وقد تأثرت الصناعة المحلية سلبا بالغزو التجاري والصناعي الذي تعرضت له المنطقة من قبل الصناعة الأوروبية المتطورة مما أدى إلى اختفاء العديد من الصناعات اليدوية المحلية ولكن التأثير الأوروبي ساهم في تحسين بعض الصناعات التي أخذت بالاعتماد على آلات والمعدات الحديثة والمتطورة المستوردة من الدول الأوروبية ولاسيما مطاحن الحبوب ومعاصر الزيتون [2] .

وقد اتخذت السلطات العثمانية إجراءات أمنية متعددة لتأمين خطوط المواصلات والتجارة البرية فقد قامت ببعض الإجراءات لحماية تجارة فلسطين البحرية فأقامت بعض الحصون في الموانئ إذ كانت تشكو من أمرين التهدم الذي أصابها وخطر القراصنة في البحر ، فبعض الموانئ كان سيئا وبعضها لآخر معطلا كما حدث في عهد فخرالدين الذي عطل موانئ عكا وحيفا للحيلولة دون إنزال القوات العثمانية لقتاله أو خشية استعمالها من قبل القراصنة الأجانب أو بسبب الإهمال [3].

ولم يقتصر خطر القراصنة الذين هددوا الملاحة البحرية وهاجموا موانئ فلسطين على فترة محدودة أو وجيزة.

---

[1] احمد حسين الجبوري ،المرجع السابق ص192.

محمد رفيق التميمي ،فلسطين في نهاية العصر العثماني من خلال رحلة محمد رفيق التميمي ولاية بيروت ،ج1،الشركة [2]الجديدة للطباعة والنشر عمان ،200م ،ص33.

[3] عبد لكريم رافق ،لمرجع السابق ص815.

المطلب الثالث : طرق المواصلات

كان النقل بين المدن الفلسطينية يتم بطريقتين، إمّا بحرا أو برا:

1_**النقل البحري** : لقد كان حجم النقل البحري محدودا في القرون الأولى ، بسبب طبيعة ميناء يافا المليء بالصخور إذ كانت السفن تضطر إلى إلقاء مراسيها في عرض البحر ، على بعد ميل ونصف من الشاطئ ، وكان عدد هذه السفن محدودا جدا إذ لم تزد على ثلاث أو أربع سفن شهريا ، وكانت أجور النقل البحري مرتفعة جدا ، فقد بلغت أجرة نقل الشخص الواحد من أزمير إلى يافا، مئة وخمسين قرشا أسديا[1] إلا أنه في القرن التاسع عشر ميلادي حدث تطورا جذريا في مجال النقل البحري ، فقد صارت السفن تجهز بمحركات بخارية تسير السفينة بمعزل عن اتجاه قوة الرياح والتيارات البحرية ، فأصبح من الممكن وضع جداول زمنية للإقلاع ووصول السفن التجارية ، تعد سنة ألف وثمانمائة وعشرون ميلادي أول ظهور للبواخر في المياه العثمانية ذات المحركات البخارية أي فترة ليست طويلة بعد شيوعها في أوروبا الغربية ، هذا الأمر الذي أدى إلى بناء سفن أكبر وبحمولة تصل إلى أضعاف ما كانت تحمله السفن الشراعية ، وبحلول عام ألف وثمانمائة وسبعين ميلادي ظهرت البواخر ذات ألف طن على موانئ الدولة ، وقد شهدت منطقة الدراسة حركة تجارية على موانئها وكانت بمثابة حلقة وصل بين المنطقة والعالم، لذالك عملت عدة خطوط بحرية في البحر المتوسط والموانئ الشامية ، أهمها:

الخط الأسيوي الاشتراكي: وشركة لويد النمساوية ، وكانت السفن تبحر كل أربعة عشر يوما من جنوة إلى بور سعيد ، ويافا وحيفا وهناك تتصل بسفن أخرى[2]

2_. الخط السريع التابع لشركة لويد النمساوية ، وتبحر سفنها في تريستا في إيطاليا إلى الإسكندرية أسبوعيا ، وتتصل كل أسبوعين بخط الإسكندرية، بور سعيد يافا، بيروت ثم تعود إلى الخط نفسه..

---

[1] سليم جمعة سليم السورية، مرجع سابق ص181

[2]زياد عبد العزيز المدني، مرجع سابق ص121

3. الخط السوري : الإسكندرية ، بور سعيد ، يافا، بيروت ، حيفا ، ليماسول ، رودس ، اسطنبول.

4. خط مرسيليا ، الإسكندرية، بور سعيد، يافا، بيروت ثم العودة إلى الخط نفسه

. الخط السريع التابع لشركة لويد النمساوية ، وتبحر سفنها في تريستا في إيطاليا إلى الإسكندرية أسبوعيا ، وتتصل كل أسبوعين بخط الإسكندرية، بور سعيد يافا، بيروت ثم تعود إلى الخط نفسه..

. الخط السوري : الإسكندرية ، بور سعيد ، يافا، بيروت ، حيفا ، ليماسول ، رودس ، اسطنبول.

. خط مارسيليا ، الإسكندرية، بور سعيد، يافا، بيروت ثم العودة إلى الخط البريد التجاري المصري (أسبوعي) : الإسكندرية . يافا . بيروت . طرابلس

بواخر انجليزية اشتهرت بنقل الشعير من ميناء غزة إلى ليفربول، وأسست خطاً لها هو خط حيفا . عكا . يافا . غزة إلى ليفربول، مرتين إلى ثلاث مرات أسبوعيا، وبالإضافة إلى هذه البواخر التي في المتوسط، فقد كانت هناك زوارق في البحر الميت تنقل البضائع بين الضفتين.[1]

2_**النقل البري** : كانت تستخدم في هذا النوع من النقل الحيوانات ، وخاصة الأبل التي كانت تنقل البضائع والأشخاص ، فقد استأجر عبد المعطي بن سالم من سالم عاتكة جملا لنقل بضائع من يافا إلى القدس بأجرة قدرها عشرون زلطة[2] وقد كانت هناك مجموعة من الطرق البرية المشهورة ، كالطريق البري من مصر إلى غزة، ومنه فرع يقطع وادي عربة فيصل مصر وجنوب فلسطين بالحجاز واليمن ، ويكمل من غزة إلى الخليل والقدس وأريحا ، ونابلس وسبسطية وحنين ، وفزرعين ، وبيسان بعدها إلى دمشق ، ومن الطرق البرية

[1] نفسه ص181.
[2] زياد عبد العزيز المدني ،المرجع السابق ص121.

الأخرى طريق الحج الذي يعبر المنطقة من شمالها حتى جنوبها ابتدءا من دمشق مارً بخمسة مداخل إلى المنطقة أما من دمشق إلى حطين وبعدها إلى وفيق، ومن ثمّ إلى طبرية التي يتفرع منها طريقين إلى الرملة باتجاه الساحل إلى اللون أو إلى بيسان ومن ثمّ إلى اللون، ومن الرملة إلى أسدود بعدها إلى آيلة مروراً بغزة حيث يلتقي حجاج فلسطين مع القافلة المصرية ، والمفرق الثاني من درعا إلى المفرق بعدها إلى الزرقاء وتمر بعدة منازل مثل أم الجمال ، أما المدخل الثالث من بصرا إلى المفرق وبعدها إلى واحة الأزرق وبعدها إلى الزرقاء ، ويمكن للقافلة أيضا أن تدخل من طريق رابع في منطقة مزيريب إلى المفرق وبعدها الزرقاء ، والمدخل الخامس من صلخد إلى الأزرق ومن ثم الزرقاء.

ووجد في المنطقة أيضاً عدد من الطرق الداخلية التي تربط الأقاليم مع بعضها البعض والطرق في غالبيتها ليست على مستوى المنطقة فقط بل حتى معظم ولايات الدولة العثمانية لم تكن من النّوع الممهد بل كانت وعرة تعترضها الكثير من العقبات والعراقيل، وكانت على الأغلب دروبا اختطتها أقدام الدّواب خلال سيرها، وبشكل يمنحها مروراً آمناً ومريحاً بلأضافة لتوفر مصادر المياه في مناطق محدودة يسقى منها العمارة ودوابهم إضافة إلى وجود الأشجار على امتداد هذه الطرق، وهذه الطرق برمتها بدائية لم يعتني بإصلاحها وتكيفيها مع معطيات الواقع التجاري كنقطة التقاء بين القارات الثلاث وقد كان الحجاج والتجار الذين ينقلون البضائع بوسائل النقل المعروفة (البغال، الحمير، الخيل، الجمال) وحتى بعد دخول العربات إلى المنطقة من قبل المهاجرين كانت تجد صعوبة من السير عليها في الشتاء خاصة، بسبب الأمطار ووعورة الطرق وقلة الجسور الصالحة ، الأمر الذي نتج عنه ضعف الاتصال بين مختلف الناطق إلى حد ما بسبب عدم صلاحية الطرق ، وانعدام الأمن نتيجة غزو القبائل البدوية باستمرار ، مع غياب السيطرة الأمنية في كثير من المناطق، وقد ترتب على ذلك ضعف الحركة التجارية ، ومع زيادة الأطماع الأوروبية في المنطقة بدأ التفكير جدياً في إنشاء سكة الحديد لزيادة التواصل بين المناطق من الناحية التجارية ومن أهم سكك الحديد التي تمر في المنطقة ، سكة حديد الحجاز من دمشق إلى

معان وتفرعها من درعا حتى حيفا، وخط يافا القد . وقد كان لسكك الحديد الموجودة في المنطقة فوائد كثيرة من الناحية التجارية ، فقد سهلت وسائل النقل وزادت الحركة التجارية وخاصة في مجال نقل الحبوب وتحسنت أحوال الناس في المنطقة وأصبحت البضائع التجارية تأتي من دمشق وبيروت.[1] .

.

[1] سليم جمعة السوارية ،المرجع السابق ص182...186.

المطلب الرابع : العملة

انتشرت في فلسطين أنواع مختلفة من العملات العثمانية الفضية والنحاسية والذهبي ، وانتشرت إلى جانبها عملات أجنبية مختلفة ، وذلك بسبب العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية ، وقدوم الحجاج الأوربيين لزيارة الأماكن المقدسة في المنطقة..

1_النقود الذهبية :

أ . الليرة العثمانية : وهي من النقود الذهبية المتداولة في فلسطين خلال فترة الدراسة التي يعود تاريخ ضربها إلى عهد السلطان عبد المجيد (1839م . 1866م) وقد أشارت السجلات الشرعية إليها بمسميات عدة منها الليرة العثماني والليرة المديدية ومن أجزائها ربع الليرة ونصف الليرة ومن مضاعفاتها الليرتان والنصف والخمس ليرات ، ويختلف سعر الليرة العثمانية حسب نوع القرش سواء القرش الصاغ والقروش الشرك ، وقد اختلف سعر الليرة العثمانية من مدينة إلى أخرى.

ب . الجهادي : وهو من النقود الذهبية التي استخدمت على نطاق محدود في فلسطين وتم تسميتها بالجهادي لأن الهدف من سكها كان دعم المجهود الحربي العثماني ، وقد ضرب في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1911م ، وقد أشارت السجلات الشرعية إلى نوعين من الجهادي ، جهادي قديم وكان يعادل 100 قرش والجهادي الجديد كان يساوي 70 قرش.

ج . الخيري : وهو من النقود الذهبية التي ذكرت في السجلات الشرعية واستخدمت على نطاق محدود في فلسطين ، وضرب في عهد السلطان محمود الثاني 1808م ، وكان النقد الخيري على نوعين، الخيري القديم وبلغت قيمته سنة 1875م 25 قرش، والنصف الخيري القديم وبلغت قيمته الشرائية 10 . 13 قرش في الأعوام (1870م . 1875م) ،أما الخيري الجديد فقد بلغت قيمته الشرائية سنة 1875م 29 قرش.[1].

[1] إياد محمد فهد الشلالدة،المرجع السابق ص200...204.

د . الغازي : وبينت السجلات استخدام نوع آخر من النقود الذهبية أطلق عليه الغازي وهو على نوعين الغازي القديم والغاز الجديد وكانت قيمة الغازي القديم 29 قرش، والغاز الجديد يساوي مابين 19 . 21 قرش..

2_النقود الفضية:

أ. القرش : كان القرش وحدة التعامل الرئيسية في فلسطين وقد ضرب من الفضة في عهد السلطان سليمان القانوني (1520م _ 1566م) وقد ذكرت سجلات محكمة القدس الشرعية نوعين من القروش القرش صاغ الميري والأسدي الذي سمي كذلك لوجود صورة الأسد على أحد وجهيه ، أما النوع الثاني فهو القرش الرائج أو الشرك أو الدراج وهي كلمة تركية معناها فاسد بعكس كلمة صاغ التي تعني الصحيح وتطلق عليه السجلات أحيانا قرش بندر القدس أو صاغ بندر القدس..

ج . الريال ألمجيدي : تعود كلمة ريال في جذورها إلى اللغة الأسبانية ، وكان الريال المجيدي من النقود الفضية العثمانية تداولاً في فضاء القدس بعد القرش وسمي بالريال المجيدي الأبيض وعرف بالمجيدي نسبة إلى السلطان عبد المجيد (1839م_1860م) الذي ضرب في عهده ومن أجزائه ربع المجيدي والنصف المجيدي ، وكان سعره الرائج في فلسطين يتراوح مابين 20 . 27 قرشا ، وكانت الدوائر العثمانية تقبض وتدفع الريال المجيدي على أساس 19 قرش.

د . الريال الوزري : وأطلق عليه الريال الزهراوي ومن فئاته نصف زهراوي ، وقد بلغت قيمته في فلسطين مابين 5. 7 قرش، وقد حددت الحكومة في معاملتها المالية مع المواطنين على أساس 5 قروش. وتبين السجلات أن بعض أهالي القدس كانوا يحتفظون بالريالات الوزرية في صناديق خاصة ويدعونها أمانة عند الأخرين .[1]

[1] نفسه ص215.

3_النقود النحاسية:

أ . البارة : وهي أصغر وحدة نقد في الدولة العثمانية وكلمة بارة فارسية الأصل وتعني القطعة أو الشقة وقد دخلت إلى اللغة التركية فأصبح معناها النق بشكل عام وجاءت أيضا بمعنى الفراطة أو الفكة . ولد ضربت البارة من معدن النيكل المطلي بالفضة في أواخر القرن 17 ميلادي ويعود سبب ضربها لكثرة الغش في عملة الآقجة ولذلك حلت محلها[1] .

ب . المتليك : وهو من النقود المعدنية التي راج استخدامها وضربت من معدني النحاس والنيكل في عهد السلطان محمود الثاني مابين 1808م . 1838م وكانت قيمته تعادل 10 بارات في سنة 1898م . 1913م.

ج . البشلك : وهي وحدة نقد مضروبة من النحاس الأحمد في عهد السلطان سليمان القانوني مابين عامي 1678م . 1691م ومن أجزائه نصف بشلك.

4_ النقود الأجنبية : لقد شاع استخدام العملات الأجنبية في فلسطين ومنها:

أ . اللي الفرنساوية : وتعد من أكثر العملات رواجاً في في منطقة الدراسة ويعود ذلك للعلاقات السياسية والاقتصادية بين فرنسا والدولة العثمانية والتي بدأت في عهد السلطان سليمان القانوني عام 1520م . 1566م، وتساوي رسمياً 95 قرش حسب أسعار الغرفة التجارية في القدس عام 1913م وتراوحت مابين 5.86 . 122 قرش بحسب أسعار السوق وقد استخدمت الليرة الفرنسية في المعاملات المالية ولاسيما في عمليات البيع والشراء.

ب . الليرة الانجليزية : وهي من أكثر العملات الأجنبية رواجاً في المنطقة بعد الليرة الفرنساوية، وقد كانت قيمة الليرة الانجليزية مرتفعة بالمقارنة مع الليرة الفرنساوية ، وقد اختلف سعر الليرة الانجليزية عند حساب قيمتها بالقرش الشرك أو القرش الصاغ ، كما شاع تداول نقود أجنبية أخرى في فلسطين منها الريال عامود وبلغت قيمته الشرائية عام 1885م بالقرش الشرك 27 قرش، ومن أجزائه ربع ريال عامود وكان يساوي عام 1881 خمسة قروش

[1] سليم جمعة سليم السوارية المرجع السابق ص162.161

. كما شاع استخدام الريال سينكو أوسنكيو وهو عملة إيطالية وكانت قيمته تتراوح بين 23و 26 قرش، ومن النقود الأجنبية المتداولة في فلسطين الليرة المسكوبي وهي عملية روسية وتراوحت قيمتها الشرائية مابين 94 . 98 قرش.[1]

.

[1] إياد محمد فهد الشلالدة،المرجع السابق 216....229.

المبحث الثالث :التغلغل الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني.

المطلب الأول : سياسة محمد وتأثيرها على الحياة الاقتصادية في فلسطين .

المطلب الثاني:الاستيطان اليهودي وما نتج عنه من تأثيرات على الاقتصاد الفلسطيني.

المطلب الثالث :ردود فعل الدولة العثمانية إثر التدخل الأجنبي في المنطقة .

المطلب الرابع :ردود فعل السكان المحلين على التدخلات الأجنبية .

المبحث الثالث : التغلغل الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني .

المطلب الأول: سياسة محمد علي وتأثيرها على الحياة الاقتصادية الفلسطينية.

عرفت بلاد الشام ومصر منذ القدم ارتباط وثيق أملته الطبيعة على المنطقتين إذ أثبتت الظروف وجود الصلة ومما الا شك فيه أن لمصر دورها الحضاري ،فقد احتضنت المدينة ولم تبخل بها وعاشت الشام تحت الحكم المصري حوالي عشرة سنوات ،سجلت وقائعها وأصبح التاريخ سجلا محفوظا ، وكان لزاما علينا استجلاء الحقيقة لما جرفته الأحداث وتواني عليها الزمن وأن نضع نجد أعيننا الإنصاف الذي قد يكون قاسيا لكنه لا يستطيع أن ينكر فضل الحكم المصري في الشام ، وإن كانت مذكرتنا حول عنوان الحياة الاقتصادية في فلسطين فإن الزراعة والصناعة والتجارة تمثل الجوهر في السياسة الاقتصادية للوجود الأجنبي في المنطقة .[1]

لم يكن اهتمام محمد علي باشا والي مصر بشؤون البلاد الداخلية بقدر باهتمامه بشؤون علاقته مع السلطان وبقية الولاة في السلطنة العثمانية ، وكان قد بدأ منذ تولية الولاية بموجب الفرلمان السلطاني المؤرخ يوليو 1805 العمل على تحسين الإمكانيات الاقتصادية كإنشاء الترع وتسهيل الملاحة وإقامة المدارس والورش وبناء المصانع لسد حاجات البلاد المدنية والعسكرية مما شجع عدد كبير من المصريين للهجرة إلى بلاد الشام حيث التجأ عدد كبير منهم . [2]

الزراعة:

وجدت الزراعة اهتمام البالغ من الحكم المصري ومما لا شك فيه أن الموارد الاقتصادية لها ثقلها حيث تشكل الدعامة الأساسية في كيان الدولة ، والشرق اعتمد على الزراعة تلك التي صنعت الحضارة منذ قديم الزمان ، وذلك نظرا لظروفه الجغرافية ، حيث عاشت مصر

[1] لطيفة محمد سالم ،المرجع السابق ص139.

[2] رؤوف سعد ابو جابر،الوجود المسيحي في القدس ، ط2،مركز دراسات الوحدة العربية ، ،بيروت 2004م،ص.117

والشام في طبقة متشابهة ، وبناءا على نظرية محمد علي الخاصة بالنهوض بالزراعة ومن خلال تجربته المثمرة في مصر كان التطبيق على الشام وكانت النتائج نفسها واتبع في ذلك نفس الأسلوب مع الصناعة وان لم يلقى نجاحا باهرا إلا أن النهضة الصناعية اثبتت وجودها ،إن نظام الإقطاعي يمثل الهيكل الأساسي للمجتمع الشامي قبل الوجود المصري ،إذ أن الفلاحون عانو من عذاب العقوبات التي أصبحت من مستلزمات حياتهم إلى جانب ذلك تحكم الباشاوات وعملوا على دمار القرى وساعدوا على انتشار الفوضى وكان عبد الله باشا من أصحاب هذه التصرفات إلى أن جاء الحكم المصري ليعصف بهذا النظام أو يهدم أسسه وقواعده ويقوم عليها ، حيث أعيد توزيع الأراضي وحلت الجيوش العسكرية الإقطاعية وجردت من السلاح بالقوة دون تمييز من الأشراف وغيرهم من عامة الشعب ،كما الغي نظام زراعة أراضي السلطان .

تمكنت أساليب الزراعة المصرية من توفير عوامل الانتاج وبذلت المجهودات من أجل التعاون الكامل بينهما ونجحت فيما سعت إليه وسجلت تقدما كبيرا في ذلك المجال ومن هذا المنطلق أقدم ابراهيم بكل حماسه على تشجيع الزراعة والأرض لديها الاستعداد لتعطي وأدوات الإنتاج متوفرة وأيدي الفلاحين وسواعدهم معطاة خاصت إن أوجدت من سعى إليها وساعدها وهذا ما توفر مع الحكم الجديد ،حيث قضى على العقبات وقدم مساعدات مادية للفلاحين للنهوض وأوجد ما يمكن أن يطلق عليه بنك التسليف الجديد فيبعض المدن الرئيسية لتقديم السلفيات اللازمة للقيام بزراعة الأرض ، كما اعطيت المنح للمناطق المحتاجة منها سواحل عكا وبلاد مقاطعات صفد مائة وخمسة عشر كيس .

ولأجل استمرار عجلة الإنتاج الزراعي أعفى ابراهيم الفلاحين من الضرائب لمدة ثلاثة سنوات .

صدر مرسوم من إبراهيم لأعضاء مجلس الشورى دمشق يطالب منهم المباشرة الدقيقة على الفلاحين بأن يبادروا الفلاحة وزراعة جميع الأراضي ولا يبقوا أرض بدون زراعة،كما هددوا شيوخ القرى بإنزال العقبات لهم إذا وجدت في أراضي قراهم مساحات غير مستغلة .[1]

إن عودة الفلاحين في القرى وزراعتها مثلت نموذجا للنشاط الزراعي الذي غمر الشام في العهد المصري وكانوا قد تركو أراضيهم ورحلوا عنها لما عانوه من الحكم السابق .

طبق العدل بين القادمين والقائمين فعندما تمت عودة الفلاحين لقراهم هناك من وجد أن أرضه قد استأجرها القادة ووزعوها وهنا اتفق الرأي على المصالحة بين الشدادة وأهل القرية بأن يبقى النصف بين الشدادة وآخر لأهل القرية .

عاش الفلاحون تحت الحماية المصرية التي رفعت عنهم شرور الانتهازيين فخضع الشيوخ للرقابة حتى لا يمارسون جبروتهم السابق ،وكانت أهم خطوة قدمت للفلاحين هي صد هجمات البدو والرحل وصدر بيان من مجلس شورى يحتوي على نتائج السياسة الزراعية وانتشرت القرى على أراضي الشام وبلغت 1245 قرية مابين عامي 1836.1837.

وبذلك أصبحت الزراعة أهم مصدر اقتصادي في بلاد الشام بعد تلك المجهودات التي بذلتها الإدارة المصرية .

تعددت أنواع الإنتاج الزراعي بالشام عامة و مثلت زراعة التوت الهيكل الاقتصادي الذي اعتمد عليه في تنفيد البرنامج العام ، وكان الحرير مصدر الثروة القومية ومادة التصدير الأولى لأوروبا ، وتحتل زراعة الزيتون المرتبة الثانية في الأهمية الاقتصادية نظرا لتعدد أغراضه في الاستهلاك إذ أصدرت الأوامر لإكثار من زرعه .

ومن الملاحظ أن عكا كانت النموذج الذي يقتدى به في تلك الزراعة ، فيأتي الأمر بزراعة الزيتون في دمشق وحماة وحمص بالإضافة إلى زراعة الكروم والقطن .

[1] لطيفة محمد سالم ،المرجع السابق 142.

سعت السياسة المصرية الزراعية في إدخال زراعة جديدة فأرسلت من مصر بذور التيلة بأنواعها ،وعملت على توفير مياه الزراعية وتحسين طرق الري مع الاهتمام بالأنهار، كما سافر رئيس مهندسي إلى عكا من أجل تطهير الترع.

يمكن القول أن تلك المجهودات التي قدمت من أجل الارتفاع بالإنتاج الزراعي ومستواه كانت النتيجة في صالح التقدم الزراعي ،ووصلت الأرض في سنتين بثمانين ألف فدان ،كما أنها لم تهمل الانتاج الحيواني ، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهها النشاط الزراعي بعضها طبيعية والبعض الآخر صنعتها الظروف التي مر بها الحكم المصري حيث أصبح الجراد بمجرد عداءا للدولة .

رغم المساعي الصادقة للقضاء على عوائق التقدم الزراعي وضعت الإدارة المصرية عقبات وقفت حائلا لاستمرار من التقدم ، فالتجديد الإجباري جعل الفلاحين يتركون الأراضي ويفرون بالإضافة إلى الاحتكار والسخرية التي فرضت على الإنسان والحيوان .

و على كل حال فإن تلك العقبات التي واجهت النهضة الزراعية لم تقل من نتائجها المرضية التي كانت صحوة وضحت معالمها وما لبث ذلك التقدم الذي عجلت عليه الشام أثناء الحكم المصري أن تحول إلى حطام بعد انتهائه.

الصناعة:

أما إذا تحدثنا عن الجانب الصناعي فإن السياسة المصرية عملت على تنميته وابتكرت الجديد وكان الهدف الذي تسعى لتحقيقه هو الاستقلال الاقتصادي وإحلال الصناعات المحلية محل الأجنبية ،حيث اعتبرت صناعة الحرير من الصناعات القديمة واهتمت بها الإدارة المصرية وفقا لتحقيق الهدف الذي رسمته من أجلها بالإضافة إلى التقدم الذي عرفه الغزل والنسج ،إذ أنشأ مصنع في عكا أعدت فيه المغازل التي دارت دواليبه بالمياه ،

ووضحت الرغبة الأكيدة المصرية في النهوض بالصناعة وعملت على إرسال البعض منها إلى مصر .[1]

حضت المنتجات الصوفية بالتقدم وقامت صناعة الصابون في طرابلس والقدس ويافا واستخدم فيها نبات البازيلا بالإضافة إلى صناعة السروج وجمع العسل وصنع النبيذ والمصنوعات الخشبية التي اشتهرت القدس بها ،كما اهتموا بمعدن الحديد .

ومجمل القول أنه كانت هناك خطوات ناجحة على الطريق الصناعي حملت المنفعة على بلاد الشام .

التجارة:

أما إذا تحدثنا عن التجارة فإنه تماشيا مع نظرية حاكم مصر بالنهوض بالاقتصاد الدولة ومن منطلق تحقيقه في الشام كان طبيعي أن ينقل بها نظام الاحتكار من مصر وذلك بأن تقوم الدولة بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده ويتولى تصريفها الذي تراه ، واعتقد أن هذا النظام الاقتصادي الأمثل الذي يدفع عجلة الإنتاج ولكنه في الواقع وسيلة تقضي على الدوافع المحركة له .

ولم يكن إبراهيم مؤيدا للنظام الاحتكاري مما جعله يبدي معارضته في تطبيق الاحتكار عن الشام لنتائجه الاقتصادية الغير الطيبة ولطبيعة الشام التي تختلف عن مصر .

حيث احتكر محمد علي الحرير ورد عليه ابراهيم "تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد وأن معيشة السكان قائمة عليه ،يضاف إلى ذلك قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من الصنف المذكور ويبلغ 25 ألف كيسة ".

ويوضح أن الاحتكار سوف يومي بالبلد ومع ذلك تم التنفيذ واستمر وخضع منتوج القطن والصوف له أيضا .

[1] نفسه ص 155.

وكل حال فغن كل تلك الاحتكارات لم تمثل الأهمية مثل الاحتكار الحدير إذ سبب ذلك مخاوف وقلق الأهالي عن إدراج أصناف جديدة في قائمة الاحتكارات .

أما إذا تحدثنا عن التجارة فإنه مع الحكم المصري ووفقا للسياسة المصرية التي وضعت من أجل الاهتمام بها وعملت على تسهيل وتحسين الطرق باستجلاب معدات من مصر .

نمو التجارة الخارجية وازدياد حركيتها مع تحسين طرق المواصلات الداخلية .

قضي على سلطة البدو في الاعتداءات والهجوم على البضائع .

ومن هنا يتضح أن الشام في تلك الفترة مثلت الحيوية مكثفة للتجارة إلا أن لهذه الحيوية مضارها التي لحقت بالاقتصاد حيث فشلت الشام رغم المحاولات المصرية من النزول إلى ميدان المنافسة .

إن حرية التجارة وقفت مانعا أمام ذلك وغمرت الأسواق بالمصرعات ،وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة المصرية تدفع عجلة الاق وتعمل على النهضة التجارية فإنها في نفس الوقت تضع العوائق التي حالت في بعض الأحيان من إتمام المقصود .

وفي الأخير يتضح لنا أن السياسة المصرية ساهمت في رفع الغبن ومع ذلك فقد صدر منها بعض الإجراءات أثرت على الأسواق ،تلك التي اختصت بالالتزامات التي فرضت على الأهالي وما نتج عنها من ثورات تركت بصمات سيئة على الحالة التموينية إذ حدث في سنة 1835م أن أقفلت الحوانيت على مدى يومين واختفت المؤون وخاصة الخبز واللحوم ، وإن كانت هذه بعض المضار التي عكست التخطيط العام إلا أن الحكم المصري تميز بمزايا متعددة وضحت من خلال جهوده في ميدان العمل الاقتصادي .

المطلب الثاني :الاستيطان اليهودي وتأثيره على الجانب الاقتصادي الفلسطيني.

بما أن الحركة الصهيونية هي التي مهدت لتحطيم دولة فلسطين لإقامة دولة اسرائيل على أنقاضها وهي التي مدت لهذه الدولة المصطنعة بكافة أسباب الدعم والقوة والمناعة ...وهي التي تمدها بكل وسائل الاعتداء والتوسع على حساب البلاد العربية فلابد من القاء نظرة فاحصة ولو سريعة على ماهية هذه الحركة باعتبارها مدينة الملك الأعظم أي مدينة اله اسرائيل ... وفي معناها السياسي العصري هي الفلسفة القومية لليهود ...حيث يقول هرتزل الصهيونية هي حركة الشعب اليهودي في طريقه إلى فلسطين .[1]

عبر تاريخ فلسطين الطويل خضع الشعب الفلسطيني لأنواع الاستعمار منذ القديم ، وكان هدفا اقتصاديا يدفع الضرائب ويخضع للتجنيد في العهد الروماني والبريطاني والعثماني ثم البريطاني ، ومع الاحتلال البريطاني لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى دخلت فلسطين دائرة الرأسمالية للعالم الغربي ، لقد كانت أغلبية السكان تعمل بالفلاحة وشكل الاستيطان الصهيوني تهديدا مباشرا لمصالح المواطنين في أرضهم وخيرات بلادهم وخرج الشعب الفلسطيني من اضطهاد الإقطاع العثماني والمحلي ليقع ضحية الاضطهاد الصهيوني .

إن أفضل الأراضي في فلسطين سواء ما يستعمل منها لزراعة الأشجار أو الحبوب وقعت في أيدي اليهود ، وتركت للعرب المناطق الجبلية أو مناطق التل بالإضافة إلى معظم الأراضي غير الصالحة للزراعة التي ليست ملكا للدولة .[2]

[1] حسين التريكي ،هذه فلسطين الصهيونية العارية ،دط،د دار النشر ،دتاريخ ،ص 117.
[2] عبد الملك خلف التميمي ، الاستطان الأجنبي في الوطن العربي ،عالم المعرفة ،يناير 1978،ص 117.

دور الحركة الصهيونية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني :

هناك العديد من الأدلة التي تثبت الدور الكبير الذي قامت به الحركة الصهيونية في ثورة 1909م وأنها كانت من وراء مؤامرة خلع السلطان عبد الحميد عن الحكم ومن تلك الأدلة :

قرار مؤتمر بال الأول في عام 1897م أنه في حال استمرار رفض السلطان عبد الحميد الموافقة والمصادقة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فإن الحركة الصهيونية ستعمل على تحطيم الدولة العثمانية .

بعد خلع السلطان عبد الحميد عن الحكم هللت الصحف اليهودية التي كانت تصدر في سلانيك لتخلصها من مضطهد اسرائيل .

سجن السلطان عبد الحميد الثاني في المركز اليهودي .

اعتراف اليهود فيما بعد أنهم كانوا من وراء خلع السلطان عبد الحميد الثاني لرفضه انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

كان خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم الباب الذي تدفقت منه على الولايات العربية والإسلامية بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة المصائب والشدائد والولايات والضياع وبعد عام 1909بداية مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين الحديث.

فبعد ثورة 1907م وفي عهد الإتحادين ازداد النفود والنشاط اليهودي في فلسطين وبالذات نفوذهم السياسي والاقتصادي من خلال شركات متعددة ومؤسسات مالية واستثمارية لعبت دور هام في ترسيخ الغزوة الصهيونية على فلسطين .[1]

حيث اندفع الكثيرون إلى البحث عن فرص جديدة لتحسين أوضاعهم وهذا هو السبب الذي يجعل الكثيرين منهم يفكرون بالعودة إلى الوطن عند تحسين الأوضاع الاقتصادية .[2]

الدولة العثمانية وهرتزل وعيم الحركة الصهيونية العالمية :

[1] عبد الفتاح محمد العويسي،المرجع السابق ص 54.
[2] رؤوف سعد ابو جابر ، المرجع السابق ص152.

استطاع هرتزل زعيم الحركة الصهيونية أن يتحصل على تأييد أوروبي للمسألة اليهودية من الدول ألمانيا بريطانيا وفرنسا ...وجعل من هذه الدول قوة ضغط على الدولة العثمانية تمهيدا لمقابلة السلطان عبد الحميد وطلب فلسطين منه إذ كانت الدولة العثمانية تعاني من مشاكل مالية متعددة إذ كانت الأحوال الاقتصادية في البلاد على درجة السوء وهي الثغرة التي كانت السبيل الوحيد أمام هرتزل كي يؤثر على سياسة عبد الحميد الثاني اتجاه اليهود ،لقد أجرى هرتزل اتصالات مكثفة مع المسؤولين في ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وانجلترا.[1]

[1] علي محمد الصلابي ،لدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط ،ط1،2003م ص 357.362.

المطلب الثالث:ردود فعل الدولة العثمانية من الأحداث الصهيونية .

اتخذت الدولة العثمانية بعض التدابير الوقائية مع التزايد التدريجي في أعداد اليهود الراغبين في الاستيطان بفلسطين وظهور نية للإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وقد اتخذت الإدارة العثمانية قرارا بالسماح للحجاج ورجال الأعمال فقط في دخول فلسطين بدءا من عام 1882م ،إلا أن اليهود استطاعوا خرق هذا الحظر من خلال لباس زي الحجاج ورجال الأعمال ومن ثم فقد حظر دخول رجال الأعمال اليهود إلى فلسطين وفقا لقانون صدر في عام 1883م وذلك بحجة أن الامتيازات سارية بالنسبة للمناطق التجارية فحسب .

وقد تسببت هجرة اليهود وتوطنهم في فلسطين في تقدم عديد من المؤسسات والأشخاص بكتب وتقارير إلى الإدارة المركزية لمنع هذه الهجرات ، واتخاذ التدابير الأزمة لتزايد استيطان اليهود في فلسطين .

وكانت التقارير الأمنية الواردة من الجنود تطالب بحظر هجرة اليهود بشكل قاطع ، وفي تقرير مجلس النواب بشأن اليهود الأجانب وهم أربعمائة وأربعون شخصا الوافدين إلى حيفا قامت اللجنة العسكرية بتقديم تقرير إلى السلطان جاء فيه :

"إذا رفضت الدولة العثمانية طلب اليهود بالتوطين في أراضيها والدخول في تبعيتها فهذا ليس عذرا لأفكارهم ضد الدولة العثمانية أنه لا يحق لليهود ولا للدول التي نفتهم من بلادها أن تتطاول على الدولة العثمانية .

والسبب في عدم قبول الدولة العثمانية لليهود أنهم سوف ينزحون تدريجيا من لأماكن التي أسكنتهم فيها الدولة العثمانية ثم يجتمعون في فلسطين ، ويحاولون تشكيل حكومة يهودية فيها ،وذلك بتشجيع من الدول الأوروبية لهم وبحمايتها ،حتى ولو لم يحدث هذا الحظر فإنهم

لم يعملوا بالزراعة في الأماكن التي يوطنون فيها بل سيسعون لإضرار بأهالي تلك المناطق كما فعلوا في البلاد الأخرى .[1]

[1] حسين التريكي ،المرجع السابق ص122.

المطلب الرابع :ردود فعل الفلسطينيين من الأحداث الصهيونية .

اعتبر سكان فلسطين أنفسهم في العهد العثماني جزء من العرب الذين بدورهم اعتبروا أنفسهم جزء من الأمة العثمانية الأمة متعددة القوميات ،لذلك لم يكن قول العربي أنا عثماني يعني تنكره لتاريخه أو عروبيته بل كان يعني ضمنا أنا عربي عثماني .

على الرغم من التقهقر السياسي والاقتصادي اللذان أخذ ينهشان سمعة الامبراطورية العثمانية دوليا وعلى الرغم من الاستبداد الحميدي فإن العرب عامة وأهل فلسطين خاصة كانوا يشعرون بانتمائهم إلى دولة كبيرة .

وفضلا عن ذلك فإن هجرة اليهود إلى البلاد في العهد الحميدي لم تكن أول هجرة يهودية جماعية إلى فلسطين ومن هذه المنطلقات تظهر المحاولات للبحث عن مقاومة شعبية عامة ،حيث تمثلت المحاولة الأولى سنة 1886م إثر طرد المستوطنين اليهود للفلاحين وهكذا تكون الوعي على الحظر الصهيوني ، ومع تكرار حوادث الجشع الصهيوني في الاستيلاء على مقدرات البلاد تمخض رفض الشعب للمزاحمة الصهيونية في شؤون حياته .[1]

لقد مرت الحركة الوطنية الفلسطينية بثلاث مراحل في نضالها ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين .

المرحلة الأولى قبل إقامة الكيان الصهيوني عام 1948 تجسد ذلك في مقاومة الهجرة والاستطان الصهيوني خاصة في الثلاثينات من القرن العشرين .

المرحلة الثانية بدأت بعد قيام الكيان الصهيوني وهنا حاولت الدول العربية على اختلاف أنظمتها من أجل تحرير فلسطين .

المرحلة الثالثة في تاريخ الحركة الوطنية بدأت بالمقاومة المسلحة وهي مرحلة لها خصوصياتها ومميزاتها وأهميتها في التاريخ العربي التي سلكت أسلوب الكفاح المسلح للعودة إلى الوطن وتحريره .

[1] بيان نويهض الحوت ،فلسطين القضية.الشعب .الحضارة، ط4،دار الاستقلال للدراسات والنشر ،بيروت ،1991م،445.

وإذا جاز لنا أن نؤرخ للحركة الوطنية الفلسطينية فإن مقاومة الاستيطان الصهيوني قد بدأت مع بدايته ولكن اشتدت حركيتها بعد الحرب العالمية الأولى لأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد أدركت بعد وعد بلفور وبدء الهجرة الصهيونية المكثفة لفلسطين وتواطىء الانتداب البريطاني معها أن هناك خطرا يتهدد بفلسطين ولذا بدأ عملها ، ولكن نشاط هذه الحركة كان نشاطا سياسيا في العشرينات والثلاثينات والأربعينات لوقف الهجرة الصهيونية ووقف بيع الأراضي لليهود ومقاومة قيام دولة صهيونية في فلسطين ، ولكن في ظل الاستعمار البريطاني المحتل لأرض العربية خاصة فلسطين وفي ظل التخلف والظروف الدولية لم يكن بإمكان تطور نشاط الحركة الفلسطينية بأكثر مما كان يقوم به من فاعلية محدودة ضد المد الصهيوني الإمبريالي[1] الصاعد الذي لايزال إلى يومنا هذا محتلا لتلك الأرض المقدسة .

[1] عبد الملك خلف التميمي ،النرجع السابق ص145.

الخاتمة

الخاتمة:

والأن وقد انتهى بنا المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج وأرضاه البحث ، إذ خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في :

لقد توصلت الدراسة ة فيما يخص الثروة الزراعية:

. وجود العديد من أصناف الأراضي الزراعية بناءاً على قانون الأراضي العثماني .

. احتلت زراعة الحبوب والزيتون المرتبة الأولى في منطقة الدراسة .

. تعد قلة الأمطار والآفات الزراعية وغزو القبائل البدوية للقرى من أهم المشكلات التي واجهت المزارعين .

. كثرة الاعتماد على الأدوات الزراعية التقليدية مع وجود بعض الآلات الحديثة .

2 لقد رصدت الدراسة العديد من المصادر المائية في فلسطين وهذه المصادر هي المياه الجارية بأقسامها ، الأنهار والأودية دائمة الجريان ، والينابيع ومياه الجمع ، كما أن هذه المصادر اتسمت بعدد من الأمور من بينها ، ازياد منسوبها ونقصانه من سنة إلى أخرى حسب كمية الأمطار في المنطقة .

3 أما فيما يخص الثروة الحيوانية ،فقد كان الأهالي يعتمدون على الحيوانات في الغذاء والأعمال الزراعية والانتقال من مكان إلى آخر بشكل لافت للنظر ، ووجود عدد من الحيوانات البرية والطيور في منطقة الدراسة بسبب التنوع الجغرافي للمنطقة .

4 كانت الصناعة في المنطقة ذات أهمية ثانوية ، لأنها ذات صبغة زراعية في أغلبها ، وقد تميزت الصناعة بجملة من الأمور من بينها ، أن منتوجات تلك الصناعات كانت تستخدم لاستهلاك المحلي باستثناء صناعتي الصابون والخمر اللتين كانتا للتصدير ، وقد مورست الصناعة في الأغلب في البيوت و دكاكين العمل وأحيانا في الدكاكين الصناعية .

وقد قامت الصناعة بالدرجة الأولى على العمال المأجورين والآلات المستوردة من أوروبا، باستثناء المطاحن والمعاصر المصنوعة في منطقة الدراسة .

5 مورست التجارة الخارجية مع دول عربية و أجنبية ، وقد اعتمدت في جلها على تصدير المحاصيل الزراعية واستيراد الآلات والمعادن من الخارج ، وقد اتسمت التجارة بأنها كانت تعتمد على الموانئ الرئيسية في الاستيراد والتصدير ، وتذبذب الحركة التجارية من سنة إلى أخرى لأسباب اقتصادية وسياسية وإدارية .

6 لقد أثرت التجارة الداخلية في منطقة الدراسة من خلال عمليات التبادل التجاري بين فلسطين والأردن وقراها ، حيث كانت حيث كانت المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية من أكثر السلع تبادلاً ولا سيما في الأسواق المخصصة لذلك ، وتأثيرها بغزو البضائع الأوربية للسوق المحلية .

7 محطة سكة الحديد من العوامل المهمة التي أدت إلى ازدهار الاقتصاد الفلسطيني ، حيث ساعدت على نمو البلدة وازدهارها ، بعد أن كانت طرق المواصلات في مجملها بدائية تعتمد على الحيوانات بالدرجة الأولى .

8تذبذب حركة النقود العثمانية في المنطقة نظرا

لدخول العملات الأجنبية التي اتسمت بقوتها الشرائية وثباتها ، وذلك يعود للمكانة الدينية لمدينة القدس .

9 استطاع الاستيطان اليهودي أن يتحصل على تأييد أوروبي للمسألة اليهودية ،وجعل هرتزل من تلك الدول قوة ضغط على الدولة العثمانية والتي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية والتي كانت السبيل الوحيد أمام اليهود لكي يؤثروا على سياسة عبد الحميد الثاني.

10 تميزت الحركة الوطنية بمقاومة الاستيطان اليهودي منذ بدايته ، إلا أن نشاطها كان سياسيا لكن في ظل الاستعمار البريطاني وفي ظل التخلف والظروف الدولية لم يكن بإمكان تطور نشاط هذه الحركة .

الفهارس

الفهارس

1 فهرس الملاحق

2 فهرس المصادر والمراجع

3 فهرس المحتويات

الملاحق



موقع القدس بالنسبة لباقي المناطق الأخرى



ملحق رقم2 : عين سلمى الفيصلية



ملحق رقم 3:عين جمالة



ملحق رقم 4: عين أم سدرة



قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

قائمة المصادر الرحلات:

1_ التميمي محمد رفيق وبهجت محمد، فلسطين في نهاية العهد العثماني من خلال رحلة التميمي ،ج1،دط،.

2_ أسود ابراهيم ،وصف فلسطين أواخر أيام العثمانيين 1889م،1979م ،رحلات ومذكرات ،ج6،ط1،دار الكنعان للدراسات والنشر،الإمارات العربية المتحدة.

3_ روجز ماري ايلز،الحياة في البيوت الفلسطينية ،رحلات ماري ايليزا في فلسطين وداخليتها،1855 1859م،تر جمال أبو عبيدة ،دط،ددنش.

قائمة المراجع:

4_ اوزدمير حسين، فلسطين في العهد العثماني وصرخة عبد الحميد الثاني ،ط1،دار النيل للطابعة والنشر ،2013 ،مصر.

5_ اووين روجر، تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر ميلادي، تر يوسف شبل ،دط،د د نش.

6_ الشلالدة محمد فهد إياد ،الحياة الاقتصادية في فضاء القدس 1864م 1914م ،رسالة ماجيستار قسم التاريخ ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخليل ،دفعة 2012 2013م.

7_ المدني زياد عبد العزيز ،مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1800 1830م ،دج ،دط ،بيانات الأعمال ،القدس ،1996م.

8_ الكزاند رشولش، تحولات جذرية في فلسطين ،1856م 1882م، دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، دج،ط2،الجامعة الأردنية ،عمان ،1993م.

9_ الطروانة فاطمة ،الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية ،والتدخل الأوروبي فيها ،دج ،دط،.

10_ الشناق عبد المجيد زيد ،الحياة الاقتصادية في الأردن وفلسطين 1864 1918م مذكرة دكتورا.

11_ السوارية سليم جمعة سليم ،الحياة الاقتصادية في الأردن وفلسطين خلال الحقبة 1864 1918م ، رسالة دكتورا ،تخصص تاريخ ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية 2011.

12_ آق قندز أحمد،الدولة العثمانية المجهولة ،وقف البحوث العثمانية ،استانبول .

13_ العويسي عبد الفتاح محمد ،تاريخ المشرق العربي ،ط1،بيت المقدس ،1991م .

14_ التريكي حسين ،هذه فلسطين الصهيونية ،دط ،د د نش ،.

15_ الصلابي علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ،ط1 ،د دنش ،.

16_ الحوت بيان ،فلسطين قضية وشعب ،ط1 ،دار الاستقلال للدراسات والنشر ، بيروت ،1991.

17_ أبو جابر سعد رؤوف ،الوجود المسيحي في القدس ،ط2،بيروت ،2004م.

18_ باشا عارف ،تاريخ القدس ،ط1 ،دار المعارف ،مصر .1987

19_ بسيسو حمدي فؤاد، الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، دط ،1920 1948م.

20_ بك حليم إبراهيم، الدولة العثمانية العليا ،ط1 ،بيروت ،.1988

21_ بركات بشير عبد الغني ،القدس الشريف في العهد العثماني ،ط1 ،دار الفكر،فلسطين .

22_ رافق عبد الكريم ،فلسطين في عهد العثمانيين منذ مطلع القرن العاشر هجري التاسع عشر ميلادي ،ط1 ،ج 1،.

23_ عبد الجبوري أحمد حسين ،القدس في العهد العثماني ،ط1 ،ج1،عمان الأردن ،2010م.

24_ طقوش محمد سهيل ،تاريخ العثمانيين ،ط3 ،2013م ،د د نش ،.

25_ مصطفي أحمد عبد الرحيم ،أصول التاريخ العثماني ،ط2 ،دار الشروق ،1986م .

26_ محمد سالم لطيفة ،الحكم المصري في الشام ،ط2 ،القاهرة ،1990م .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة

الإهداء

الشكر والتقدير

المختصرات

المقدمة.....أ

المبحث التمهيدي :

الأوضاع الاقتصادية في فلسطين قبيل فترة الدراسة 9.2

المبحث الأول:الموارد الزراعية وأهم الثروات الطبيعية في فلسطين خلال العهد العثماني 26.9

المطلب الأول :ملكية الأراضي.....14.9

المطلب الثاني :المحاصيل الزراعية 18.15

المطلب الثالث:الثروة المائية.....20.19

المطلب الرابع :الثروة الحيوانية.....26.20

المبحث الثاني :الموارد الاقتصادية والتجارية والمواصلات 57.28

المطلب الأول :الصناعة في فلسطين أواخر العهد العثماني 41.28

المطلب الثاني :التجارة في فلسطين أواخر العهد العثماني 49.41

المطلب الثالث:المواصلات في فلسطين خلال فترة الدراسة.....53.50

المطلب الرابع :العملة وأنواعها خلال العهد العثماني في فلسطين 57.54

المبحث الثالث :التغلغل الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني..... 71.58

المطلب الأول:سياسة محمد علي وتأثيرها على الحياة الاقتصادية في فلسطين.....64.58

المطلب الثاني :الاستيطان اليهودي وما نتج عنه من تأثيرات على الاقتصاد الفلسطيني.....67.65

المطلب الثالث:ردود فعل الدولة العثمانية إثر التدخل الأجنبي في المنطقة..... 69.68

المطلب الرابع :ردود أفعال الشعبية على التدخلات الأجنبية.....71.70

الخاتمة.....75.73

الملاحق 81.79

المصادر والمراجع 85.83

فهرس المحتويات.....88.87